الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الجلسة ١٤٣٥

الأربعاء، ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس بالنيابة: السيد ريميريز دي بارسييلا ..... (كوبا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

مسألة تيمور الشرقية (A/AC.109/1187)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): فيما يتعلق بهذا البند، معروض على اللجنة ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/1187).

ووفقا للمقرر الذي اتخذ في الجلسة الحادية والثلاثين بعد الألف والأربعمائة ستستمع اللجنة اليوم الى الملتمسين الذين وافقنا على طلباتهم.

أناشد الملتمسين، أولا وقبل كل شيء، أن يضعوا في اعتبارهم أن فريقا من المترجمين الفوريين يقدم ترجمة فورية الى خمس لغات، وأن يأخذوا هذه الحقيقة في اعتبارهم فيما يتعلق بالسرعة والطريقة التي يدلون بها ببياناتهم. وأحث الملتمسين على ألا يتكلموا بسرعة بالغة، لضمان إجراء الترجمة الفورية السليمة.

وبالنظر الى أن مسألة تيمور الشرقية اجتذبت أكبر عدد من الملتمسين ٢٨ ملتمسا، مما يقتضي تخصيص جلستين لتلك المسألة، ومن أجل ضمان إتاحة الفرصة لجميع الذين قدموا الطلبات ووافقنا عليها ليتكلموا اليوم، أناشد الملتمسين مرة أخرى - وهذا لا يتناقض بأي حال من الأحوال مع ندائي السابق - لأن يتوخوا الإيجاز والدقة قدر الإمكان، حتى فيما يتعلق بالنقاط التي يعتبرونها على أكبر جانب من الأهمية. وفي حالة عدم تحقيق هذه التعاون من جانب الملتمسين، من المحتمل جدا ألا نستمع الى جميعهم في جلستي اللجنة المخصصتين لهذا البند، ونعتقد أنهم جميعا يستحقون أن تتاح لهم الفرصة للإدلاء ببياناتهم.

الملتمس الأول هو السيد فرانسيسكو نيكولاو ممثل الاتحاد الديمقراطي التيموري.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فرانسيسكو نيكولاو (الاتحاد الديمقراطي التيموري) مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة للسيد نيكولاو.

السيد نيكولاو (الاتحاد الديمقراطي التيموري) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ثمة مسائل على قدر كبير من الأهمية ظلت طوال عقود دون حل، تتصل بالانتهاك المنتظم والمتواصل لحقوق الإنسان من جانب دولة عضو في المنظمة التي أعلنت في عام ١٩٤٨ عالمية تلك

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الحقوق، وجوهرها الأساسي احترام أبسط حقوق الإنسان الأساسية من جانب جميع الدول المتحضرة التي تعيش سويـــا على هذا الكوكب. وبسبب هذه الانتهاكات بالتحديد يستلزم الأمر قيام واستمرار لجان حيوية معينة ليس أقلها اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار. هذه اللجنة وأي لجنة أخرى، ستستفيد كثيرا إذا تحلت الدول بما يكفي من النضج فأزالت أسباب وجود اللجنة.

ولكن الفرق هنا يكمن بين المقدس والمدنس: في الجزء الشرقي من تيمور، تسمح سياسات الدولة الاندونيسية بكل أشكال انتهاكات حقوق الإنسان وتتغاضى عنها ولم تتخذ أي إجراء لتعزيز النضج والسلوك غير البربري.

على العكس من ذلك، بلغت اندونيسيا، في فيينا، قمة النفاق السياسي بدفاعها المريب عن قيم مثل حق السلامة الجسدية والحق في حرية التعبير والحق في الحياة، تلك الحقوق التي يقدسها الضمير الإنساني للجميع، بصرف النظر عن الموقع الجغرافي والجنس والعرق.

ما فتئ الشعب التيموري ثابتا لا يتزعزع في دفاعه المشروع ضد العدوان الاندونيسي منذ عام ١٩٧٥. وانسجاما مع هذه المشاعر مر الاتحاد الديمقراطي التيموري بعملية إعادة تنظيم من خلال مؤتمر عام عقده في لشبونة، أعادت هيكلة الحزب لجعله أكثر كفاية في التعامل مع العدوان الاندونيسي المستمر وأي تحد مقبل، لا سيما فيما يتعلق بحماية حقوق شعبنا في حالة إجراء استفتاء.

إن الاتحاد الديمقراطي التيموري هو الحزب الوطني التاريخي لتيمور الشرقية. إنه لم يتعاون قط مع اندونيسيا في اندفاعها نحو الاستعمار. وعلى النقيض مما ترددده اندونيسيا حـــول ما تزعم أن الاتحاد الديمقراطي التيموري وقعه في عام ١٩٧٥ في باليبو، رفض الاتحاد الديمقراطي التيموري أن يخضع للسيطرة أو يقبل بالاندماج.

وحتى مع مرور الوقت، لا يزال الاتحاد الديمقراطي التيموري يدافع بشراسة عن القيم والمبادئ الأساسية التي كانت أساس تشكيله في عام ١٩٧٥. وبالرغم من قلة أمواله فإنه لم يتزعزع في دفاعه المستمر عن حقوق الشعب التيموري في تقرير المصير والاستقلال. بل إن الاتحاد الديمقراطي التيموري لم يزدد قوة من خلال تجديد حيوية الحزب فحسب، ولكن أيضا من خلال اعتماد هيكل أفضل يناسب حقائق العصر.

ومن المؤسف أن قوى الأحزاب الوطنية التيموريـــة لا تكفي لكبح الأعمال الهمجية التي ترتكبها القوات الاندونيسية المسلحة. فلا تزال انتهاكات حقوق الإنسان العالمية مستمرة الى حد يكاد يؤكد أن هذه الحقوق لن تعود أبدا الى تيمور الشرقية. وعلى سبيل المثال، احتجز بانتيلياو أمارال البالغ مـــن العمر ١٨ عاما في ديلي يوم ٢٣ تموز/يوليـــه ١٩٩٤؛ وتعـــرض دوارتي زيمينيس، ١٧ عاما، للتعذيب؛ وسيباستيوا فراغا فريناس مفقود منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١؛ ومارسيلو، الصبي الصغير، قتلته الكتيبة ٧١٧/٤٤٧ يوم ٦ أيار/مايو ١٩٩٤. وهذه أمثلة على القاعدة العامة التي تطبقها اندونيسيا على تيمور الشرقية والجزر الأخرى التي ترغب في مواصلة إخضاع الناس فيها.

ومع ذلك، سيأتي اليوم الذي يتعظ فيه الرئيس سوهارتو من عبر التاريخ، وآنذاك ستترجم عملية إنهاء الاستعمار التي بدأتها البرتغال وقطعت فجأة بسبب الغزو الاندونيسي للإقليم، الى حصول الشعب التيموري على حريته في ممارسة حقه في تقرير المصير، وفقا لنمـــاذج الدول المتحضرة المقبولة، لا النماذج المخصصة التي تروج لها اندونيسيا، لأنه حينئذ، وحينئذ فقط، سيسود السلام والعدل والحرية في تيمور الشرقية.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعـــوة مـــن الرئيس شغل السيد ألين واري (لجنة هوبارت لتيمور الشرقية) مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة للسيد واري.

السيد واري (لجنة هوبارت لتيمور الشرقية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتكلم باسم لجنة هوبارت لتيمور الشرقية.

إننا نأسف، شأننا شأن كل من يرغب في تحقيق السلم وإقامة العدل في تيمور الشرقية، لأنه بعد ١٩ عاما من الغزو الاندونيسي لم يتسن التوصل الى حل حتى الآن. ونحن نطالب بأن تكون الأمم المتحدة، كما كانت في حالات غزو أخرى، مستعدة لفرض تدابير متشددة، بما

فيها الجزاءات، لتحقيق الامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

نود أن نتكلم بإيجاز عن الأسباب التي دفعت اندونيسيا الى غزو تيمور الشرقية في ١٩٧٥، وعن مدى تأثير تلك الأسباب حتى الآن على عملية البحث عن السلام.

كان أكثر المزاعم شيوعا في ١٩٧٥ هو أن تيمور الشرقية "في طريقها الى الشيوعية"، إلا أنه حتى لو حدثت معجزة حولت كل فرد من شعب تيمور الشرقية البالغ تعداده ٦٨٠ ٠٠٠ نسمة الى شيوعي في بحر فترة لا تزيد على ٢٠ شهرا، لما شكل ذلك أثرا يذكر على اندونيسيا التي يعد الشيوعيون فيها بالملايين.

في عام ١٩٧٤، شرعت اندونيسيا في برنامجها السري لزعزعة استقرار تيمور الشرقية، ولغزوها عندما تفشل في ذلك، وقد صيغت تلك الخطة في وقت كان فيه الحزبان الرئيسيان في تيمور الشرقية يعملان معا في وئام وبطريقة مثمرة في سبيل المثل الأعلى المشترك ألا وهو الاستقلال.

وقد كتب القنصل الاسترالي السابق في تيمور الشرقية عن هذه الفترة قائلا:

"لم يكن بوسع المرء إلا أن يذهل إزاء مناخ الاسترخاء والسعادة السائد في المدن والقرى، وروح التسامح والتفاؤل السائدة فيما بين التيموريين الناشطين سياسيا".

كان هناك ما يوحي بأن اندونيسيا يساورها القلق من أن تيمور الشرقية كانت "في طريقها الى الاستقلال" لا "في طريقها الى الشيوعية". ولئن كان وزير خارجية اندونيسيا، السيد آدم مالك، يعني حقا ما أكده لتيمور الشرقية في ١٩٧٤ بأن:

"أيا كان من سيتولى الحكم مستقبلا في تيمور بعد الاستقلال، فليكن مطمئنا الى أن حكومة اندونيسيا ستجاهد دوما للحفاظ على علاقات طيبة وصداقة وتعاون من أجل منفعة البلدين"،

لتوجب أن يكون الوئام السائد في تيمور الشرقية مدعاة للابتهاج.

في عام ١٩٧٥، كانت المناطق المحيطة باندونيسيا - تيمور الغربية وألور وأمبون وويتار وغيرها - ضمن أفقر بقاع اندونيسيا وأكثرها تعرضا للإهمال. وكانت كميات ضخمة من المعونة تتدفق على اندونيسيا ولكن النزر اليسير منها كان يصل الى الجزر الخارجية. ولم يكن من الصعب العثور على حالات جذام وملاريا وسل دونما علاج. كانت هناك مدارس دون هيئة تدريس أو كتب؛ وجزر بلا طرق معبدة أو أرصفة.

كانت جاكرتا ترى أن تيمور الشرقية المستقلة المؤهلة لطائفة متنوعة من صفقات المعونة، ثنائية كانت أو خاصة بالأمم المتحدة، تمثل تهديدا لها، لأن ذلك قد يساعد على تفاقم حالة التذمر القائمة في جزر الملوك الغربية والجزر القريبة منها. ولكن الرد على هذه المشكلة المحتملة لا يكمن في غزو تيمور الشرقية، بل في إيلاء مزيد من الاحترام والدعم لتطلعات من يعيشون في أكثر مناطق اندونيسيا تعرضا للإهمال.

وحينما قام المجلس الاسترالي لمعونة ما وراء البحار بتقييم الحالة في تيمور الشرقية في أواخر عام ١٩٧٥، ذكر أن:

"المستوى الفعلي للمساعدة الخارجية المطلوب للحفاظ على استقلال تيمور الشرقية في المستقبل سيكون منخفضا الى حد ملحوظ، على الأقل مقارنة ببلد مثل اندونيسيا التي ستحتاج هذا العام الى ما يقرب من ٨٠٠ ٢ مليون دولار في شكل قروض ومنح".

وقد استطاعت اندونيسيا أن توفر ملايين الدولارات لتغطية تكاليف غزو تيمور الشرقية، ولكنها لم تجد النقود لتوفير علاج "دابسون" لمداواة ضحاياها العديدين من مرضى الجذام في تيمور الغربية.

وثمة اعتقاد شائع بأن اندونيسيا أرادت تيمور الشرقية لاستخدامها مركزا للتدريب؛ وسلوكها قبل الغزو وبعده يؤكد هذا الاعتقاد.

حينما بدأت اندونيسيا، في أوائل الستينات تسقط قوات المظلات في غينيا الجديدة الهولندية، في حملة من تدبير اللواء سوهارتو - الرئيس الحالي، باءت بالفشل لأن السكان الأصليين فضلوا تأييد الجهود الهولندية لإعدادهم للاستقلال في غضون ١٠ سنوات، بدلا من تصديق الخطب الاندونيسية الرنانة، وقاموا بتسليم

القوات الاندونيسية للسلطات الهولندية. ولكن ذلك الفشل تحول الى نجاح سياسي عندما اختارت الولايات المتحدة تأييد اندونيسيا بدلا من هولندا.

وكان من الطبيعي أن تشرع اندونيسيا في التخطيط للاستيلاء على بورنيو الشمالية. ولعب سوهارتو مرة أخرى دورا حيويا في التخطيط لهذه الحملة. إلا أن بريطانيا اختارت أن تؤيد أمة ماليزيا الفتية، فتحولت الحملة الى فشل عسكري ودبلوماسي.

من المفهوم إذن أن يرى سوهارتو وجنرالاته، في أمة تيمور الشرقية الصغيرة، وسيلة لاستعادة شيء من الهيبة لجيش اندونيسيا. ولم يكن لتيمور الشرقية اسطول ولا سلاح جوي، ولم يكن جيشها يزيد على ٥٠٠٠ جندي. بل الواقع أن مجموع القوة المتأهبة بالجيش الاندونيسي كانت أكبر من مجموع عدد سكان تيمور الشرقية. وكان الجيش الاندونيسي واثقا من نجاحه الى حد أنه أسقط منشورات في تيمور الشرقية مدعيا أنه سيسيطر على البلد في غضون خمسة أيام.

في عام ١٩٧٥، كان عالم عدم الانحياز يعتبر البرتغال، شأنها شأن جنوب أفريقيا، "امبراطورية بغيضة" بسبب رغبتها في التمسك بمستعمراتها الأفريقية. واستطاع الرئيس سوهارتو أن يعزز موقفه داخل حركة عدم الانحياز بالتظاهر بأنه يعمل ضد الاستعمار البرتغالي في تيمور. لكن الذين ألقيت عليهم القنابل وأطلق عليهم الرصاص وحرقوا بالنابالم وعذبوا واغتصبوا وأرهبوا لم يكونوا الاستعماريين البرتغاليين وإنما سكان تيمور الشرقية الأصليين. وإن الفضل ليرجع إلى دول أفريقيا الناطقة بالبرتغالية التي عملت باستمرار على تبديد هذا المفهوم الخاطئ والنهوض بحق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير.

لم يعد سرا أن الاستخبارات الأمريكية والاسترالية رصدت كل خطوة من خطوات خطط اندونيسيا السرية لزعزعة الاستقرار وللغزو، وأن الأمر لم يتوقف فقط عند حد عدم محاولتها وقف اندونيسيا أو إثارة الأمر داخل الأمم المتحدة، وإنما أيدت فعلا وشجعت وساعدت على تمويل استيلاء اندونيسيا الوحشي على تيمور الشرقية. وقد كشف أحد العاملين في وكالة الاستخبارات المركزية في جاكرتا في عام ١٩٧٥ أن الولايات المتحدة مثلما قدمت الأسلحة قدمت أيضا مواد مثل ملابس الجنود.

وليس من الصعب فهم السبب. إن الولايات المتحدة كانت تواجه هزيمة الانسحاب من الهند الصينية. وكانت اندونيسيا توفر لها الفرصة للمشاركة في تحقيق نجاح عسكري، وأيضا فرصة تتيح النظر إليها باعتبارها لا تزال مناهضة فعالة للشيوعية. فأي هذه الأسباب لا يزال عائقا؟

إن الرئيس سوهارتو، بالرغم من المذبحة في تيمور الشرقية، وبابوا الغربية وأسيه، وتحديه قراري لمجلس الأمن، حقق طموحه بأن أصبح زعيما لحركة عدم الانحياز. وبصرف النظر عن كيفية شعوره هو وجنرالاته بشأن اخفاقاته التامة السابقة، يجب أن يكون واضحا بالنسبة لهم أنه ما من نصر عسكري يمكن كسبه بقتل الشعب الأعزل في تيمور الشرقية. ومع هذا، لا تزال تيمور الشرقية ميدان تدريب، وطريقا للترقية السريعة، ووسيلة أمام رجال الجيش الاندونيسي لزيادة مرتباتهم عن طريق طائفة من الممارسات.

إن عدد الاندونيسيين المصنفين كشيوعيين يزيد على كامل عدد سكان تيمور الشرقية، وهذا يوضح أن تيمور الشرقية ليس لها أي تأثير على ما تعتبره اندونيسيا التهديد الشيوعي الذي تتعرض له. إن فقر جزر اندونيسيا الشرقية لا يعالج إلا بطريقة هامشية. ولا يزال من غير الصعب أن نجد مرض الجزام والملاريا والدرن الرئوي دون علاج؛ ولا تزال هناك قرى بغير مياه نقية أو إصحاح؛ ولا تزال هناك مجتمعات لا تحصل على أي شيء غير الحد الأدنى من التعليم.

إن اندونيسيا تدعي أنها تنمي تيمور الشرقية. في عام ١٩٦٦، وافقت مجموعة من الدول المانحة - المجموعة الحكومية الدولية المعنية بأندونيسيا - على إمداد اندونيسيا بـ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي للمساعدة على التغلب على "فوضى سنوات سوكارنو". وفي كل سنة منذ ذلك الوقت، زادت كمية المساعدة التي تطلبها اندونيسيا لدرجة أنها صارت الآن أكثر من خمسة بلايين دولار أمريكي كل عام. ومما يثور الجدل حوله ما إذا كان بوسع اندونيسيا أن تنمي تيمور الشرقية بينما احتياجاتها هي نفسها من المساعدة الخارجية كبيرة للغاية؛ وتحويل بعض هذه المساعدة إلى تيمور الشرقية عن طريق البيروقراطية الاندونيسية طريقة غير كفؤة وغير مناسبة على الاطلاق لتقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية.

لقد بدأت الولايات المتحدة سحب التأييد الأدبي والمساعدة العملية من الجيش الاندونيسي، ولم تعد هناك أماكن كثيرة في العالم يمكن للأندونيسيين أن ينجوا فيها من توجيه أسئلة محرجة إليهم بشأن تيمور الشرقية.

وداخل تيمور الشرقية نفسها، تأكدت اندونيسيا من أن المقاومة ستستمر، لأن الشيء التيموري الحقيقي الوحيد الذي بقي لشعب تيمور الشرقية هو كفاحه من أجل الهوية والاستقلال. إن الاندونيسيين يستولون على الأراضي التيمورية؛ والممتلكات التيمورية "تصادر" بشكل منتظم من قبل الجيش الاندونيسي؛ إن الاندونيسيين يسيطرون الآن على جميع موارد تيمور الشرقية؛ واللغات التيمورية محظورة؛ والثقافة التيمورية تقوض ويسخر منها؛ والأسر والطوائف التيمورية تتفرق وتتشرد؛ حتى الكنائس التيمورية يفرض عليها قساوسة اندونيسيون.

هناك أسباب قوية عديدة تبرر ضرورة أن تكون الأمم المتحدة راغبة في أن تصبح نشطة في تيمور الشرقية كما كانت في كمبوديا والبوسنة وفي أماكن أخرى. وربما أيضا في هذه السنة الدولية للأسرة، يمكن توجيه مزيد من الاهتمام إلى تدمير اندونيسيا للهياكل العشائرية والأسرية والمجتمعية التي كانت يوما ما ثرية وداعمة في تيمور الشرقية.

إن تطويق ماتبيان عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ كان مروعا كأي تطويق حدث في البوسنة، إلا أنه لم تكن هناك وسائط إعلام تصوره، كما أنه لم يتبعه تدخل نشط من جانب الأمم المتحدة. وبدلا من ذلك، تبعته مجاعة جماعية، وحملة "سور الأرجل" الوحشية، ومذابح كراراس ولاكلوتا. والاذاحة القسرية للكثيرين من السكان من أراضيهم التقليدية، والتسميم المتعمد لما لا يقل عن مائتي طفل تيموري. وفي عام ١٩٩١، عندما عرضت مذبحة ديلي في أنحاء العالم، ذكّرنا بأن هذه المأساة جاءت بعد أكثر من ثلاثين عاما من تحمل الأمم المتحدة المسؤولية عن انهاء استعمار تيمور الشرقية، وبعد ١٦ عاما من قرار مجلس الأمن الذي:

"يطلب إلى حكومة اندونيسيا أن تسحب جميع قواتها من الاقليم دون تأخير" (قرار مجلس الأمن ٣٨٩ (١٩٧٦)، الفقرة ٢).

ترك الملتمس المقعد المخصص له.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أذكر الملتمسين بأنهم ما لم يجعلوا بياناتهم موجزة، فسيكون هناك احتمال بأن اللجنة لن تتمكن من الاستماع إليهم جميعا.

وأود أن أبلغ أعضاء اللجنة بأن وفدي سان تومي وبرينسيبي والفلبين طلبا الاشتراك في أعمال اللجنة الخاصة عند نظرها مسألة تيمور الشرقية. وما لم يكن هناك اعتراض، فسأعتبر أن اللجنة توافق على هذين الطلبين.

تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فيريرا (سان تومي وبرينسيبي) والسيد ألاري (الفلبين) مقعدين على طاولة اللجنة.

طلبات استماع

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى المذكرة المساعدة 19/94/Add.1 التي تتضمن طلبات استماع.

السيد نصير (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مرة أخرى يود وفد بلادي أن يسجل موقفه بشأن هذه المسألة.

فيما يتعلق بالمذكرة المساعدة للجنة الخاصة الواردة في الوثيقة 19/94 المؤرخة ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤ فيما يتعلق بطلبات الاستماع المقدمة من أشخاص ومنظمات للظهور كملتمسين والتكلم بحرية بشأن ما يسمى مسألة تيمور الشرقية، أود أن أعرض موقف وفد بلادي على النحو الآتي.

إن عملية إنهاء الاستعمار في تيمور الشرقية جرت بما يتفق وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د -١٥)، الأمر الذي أنهى المركز الاستعماري للاقليم السابق.

ونتيجة لذلك، أضفي في ١٧ تموز/يوليه ١٩٧٦ الطابع الرسمي على دمج تيمور الشرقية في جمهورية اندونيسيا، باعتبارها المقاطعة السابعة والعشرين، التي لها نفس حقوق وواجبات المقاطعات الأخرى.

وفي هذا السياق، يؤكد وفد بلادي من جديد رأيه الثابت بأن الابقاء على ما تسمى مسألة تيمور الشرقية في جدول أعمال هذه اللجنة وما يترتب عليه من عقد جلسات استماع للملتمسين أمر لا مسوغ له، وبالتالي فإنه غير مقبول.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ستظهر التحفظات التي أعرب عنها ممثل اندونيسيا في محضر الجلسة.

وعلى أساس هذا الفهم، وما لم تكن هناك ملاحظات أخرى من أعضاء اللجنة، هل لي أن أعتبر أن اللجنة توافق على طلبات الاستماع الجديدة هذه؟

تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغلت السيدة كونسويلو فيلانويفا مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة للسيدة كونسويلو فيلانويفا من منظمة العفو الدولية.

السيدة فيلانويفا (منظمة العفو الدولية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عاما بعد عام خلال العقد الماضي، مثلت منظمة العفو الدولية أمام هذه اللجنة للاعراب عن قلقنا إزاء حالة حقوق الانسان في تيمور الشرقية. وفي كل عام كان انتقادنا يوجه بصورة رئيسية صوب حكومة اندونيسيا، التي لا تزال سياساتها وممارساتها مسؤولة بشكل مباشر عن انتهاكات منتظمة لحقوق الانسان في الاقليم لفترة امتدت إلى ما يقرب من ٢٠ عاما. ولكن هذا العام نشعر بأننا مجبرون على مخالفة التقليد المعتاد. فلن نوجه ملاحظاتنا اليوم إلى حكومة اندونيسيا وحدها وإنما أيضا إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تتحمل، في رأينا، المسؤولية، المباشرة وغير المباشرة، عن مشكلة حقوق الانسان القائمة منذ أمد طويل في تيمور الشرقية.

في خطابنا أمام هذه اللجنة في العام الماضي رحبنا باتخاذ قرار حول تيمور الشرقية في الدورة التاسعة والأربعين للجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان، وأعربنا عن الأمل في أن تواصل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ممارسة الضغط على الحكومة الاندونيسية لتنفيذ التوصيات الملموسة الواردة في ذلك القرار. ونحن نعتقد أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إذا فعلت ذلك، وأصرت على التزام تلك الحكومة بالمعايير الدولية لحقوق الانسان، ستساهم اسهاما كبيرا في تحسين حالة حقوق الانسان في الاقليم.

ومن المحزن أن المجتمع الدولي تجاهل عمليا، خلال السنة والنصف منذ اتخاذ قرار عام ١٩٩٣، واقع انتهاكات حقوق الانسان المنتظمة في تيمور الشرقية. وقد قبل بصورة عمياء وعود الحكومةالاندونيسية بالالتزام بحقوق الانسان و "الانفتاح السياسي". وقد تكشف كذب هذه الوعود في الأسابيع الماضية بمنع إصدار ثلاث من المجلات الاخبارية الرئيسية في البلاد وباستخدام التدابير القمعية، بما فيها الحجز التعسفي وإساءة المعاملة، لاسكات الذين تجرأوا على الكلام ضدها. وربما كانت هذه التدابير مفاجئة لمن يتلهفون إلى تصديق تشدق الحكومة بمناخ "الانفتاح" الجديد، ولكنها لم تكن جديدة بالنسبة لمعظم التيموريين الشرقيين. وقد قال الأسقف الكاثوليكي لتيمور الشرقية، دوم كارلوس فيليب زيمينس بيلو، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ما يلي:

> "ليس مسموحا للناس أن يقولوا غير ذلك، أو أن يعربوا عن رأي مخالف... وهم محرومون أيضا من الحق الأساسي في الاعراب عن رغباتهم السياسية ... ويقول العسكريون إنهم لا يضربون أحدا، وإنهم يحترمون الناس، وإنهم يعملون من أجل رخاء الناس. وهذا في نظري كذب خالص. فمنذ عام ١٩٨٣ وحتى الآن لم أسمع منهم سوى الكذب".

وبينما تعلن حكومات كثيرة قلقها إزاء حقوق الانسان في تيمور الشرقية، فإنها تواصل تزويد اندونيسيا بالمعدات العسكرية، والمعدات التي قد تستخدم لانتهاك حقوق الانسان في تيمور الشرقية. وتقدم حكومات أخرى التدريب العسكري لوحدات القوات المسلحة الاندونيسية المعروفة بانتهاكاتها لحقوق الانسان، أو هي تجري معها مناورات مشتركة. وفي حين أن بعض الحكومات تربط المساعدة الاقتصادية بمستوى الأداء في مجال حقوق الانسان، فإن معظم المانحين يزيدون باستمرار مستوى معوناتهم لاندونيسيا. كما لم تترك تعابير القلق عن حقوق الانسان أي أثر ملحوظ على العلاقات التجارية. وإن استعداد الحكومات الأجنبية لمواصلة التعامل كالمعتاد إنما يرسل إشارة واضحة بأن حقوق الانسان تحتل مركزا ثانويا بالنسبة للمصالح الاقتصادية.

لقد أسهم غياب الضغوط المتضافرة من جانب المجتمع الدولي في إدامة نمط من التجاوزات المنتظمة

لحقوق الانسان في تيمور الشرقية خلال العام الماضي. فقد ظل التعذيب وإساءة المعاملة يمثلان لب استراتيجية اسكات المعارضين السياسيين الفعليين والمشتبه في معارضتهم والحصـــــول على المعلومات الاستخبارية السياسية عن طريق التخويف والقسر. وقد استمر ورود أنباء عن إعدامات بدون محاكمة، بينما لا يزال مصير الذي قتلوا أو "اختفوا" في السنوات الماضية غير معروف. وباتباع نمط راسخ جيدا، ألقي القبض في العام الماضـــي بصورة تعسفية على مئات من المتهمين بالمعارضة السياسية، ويقضي الآن ما لا يقل عن ٢٣ شخصا أحكاما تصل إلى السجن مدى الحياة بعد محاكمات سياسية غير نزيهة.

وعلى الرغم من التزام الحكومة الاندونيسية المعلن بحماية حقوق الانسان، فإنها لم تفعل شيئا للتحقيق في الانتهاكات السابقة ولم تتخذ أية تدابير ملموسة لمنع وقوعها في المستقبل. ولا تزال السلطات العسكرية تسيطر على الحكومة وتعمل باستقلال ذاتي كبير ودون أن تولي اعتبـــــارا يذكر لشواغل حقوق الانسان. وباستثناءات قليلة، لم تتم إحالة مرتكبي جرائم حقوق الانسان إلى العدالة، وعلى الرغم من مزاعم الحكومة المتكررة بزيادة الانفتاح، فإن فرص الوصول إلى تيمور الشرقية لا تزال محدودة.

لقد لخص البيان التوافقي الذي ألقاه رئيس لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان في شهر آذار/مارس من هذا العام ضعف الموقف الدولي تجاه اندونيسيا. فعلى الرغم من فشل الحكومة الاندونيسية الذريع في تنفيذ أية توصية من التوصيات المحددة الواردة في القـــرارات السابقة، ولا سيما قرار اللجنة لعام ١٩٩٣، أثنى البيان التوافقي على الحكومة لما اتخذتـــــه مـــن "تدابير ايجابية" غير معيَّنة صوب حماية حقوق الانســـــان. إن الخطر الذي ينطوي عليه مثل هذا البيان الضعيف تظهره بقساوة الشواهد القائمة على استمرار انتهاكات حقوق الانسان في السنة الماضية. وفي الحقيقة، يبدو أن البيان التوافقي، بدلا من أن يشجع السلطات الاندونيسية على تحسين ممارساتها المتعلقة بحقوق الانسان، كما زعمت بعض الحكومات أنه سيفعل، لم يؤد إلا إلى تشجيعها على الابقاء على الوضع الراهن.

وفي رأي منظمة العفو الدولية أن بيان اللجنة كان معيبا من أربعة جوانب هامة، أولا، أن البيان لم يذكر مشكلة تعذيب المحتجزين السياسيين وإساءة معاملتهم، على الرغم من أن الاستخدام المنتظم للتعذيب مستمر، وأن منظمة العفو الدولية أبلغت عن حالات تعذيب محددة كانت تجرى حتى في الوقت الذي كانت اللجنة مجتمعة فيه. ومن المفزع أيضا أن اللجنة لم تشر إلى التوصيات التي تقدم بها مقرر الأمم المتحدة الخاص لمسألة التعذيب عقب زيارته لتيمور الشرقية واندونيسيا في عام ١٩٩١. فبعد مرور أكثر من سنتين على تلك الزيارة لم تبدأ السلطات الاندونيسية بتنفيذ تلك التوصيات فيما عدا توصية واحدة. وقد ساعد إغفال اللجنة للاشارة صراحة إلى التعذيب أو إلى توصيات المقرر الخاص على بقاء الأحوال على ما كانت عليه دون تغيير. وكما هو واضح من الأدلة المرفقة ببياننا، لا يزال التعذيب مستمرا في تيمور الشرقية.

ثانيا، لدى الاشارة إلى السجناء السياسيين في تيمور الشرقية، تجنب البيان التوافقي بشكل ظاهر ذكر تعرض أكثر من ٣٠ شخصا للسجن في السنوات الثلاث الماضية بسبب أنشطتهم أو اعتقاداتهم السياسية غير المتسمة بالعنف، ويشمل هذا العدد ستة أشخاص في السنة الماضية وحدها. كما أنه لم يذكر أن بضع مئات آخرين ممن ينسب إليهم توجيه النقد للحكم الاندونيسي في تيمور الشرقية أو معارضته تعرضوا في السنوات الأخيرة للحجز التعسفي لمدد قصيرة دون تهمة أو محاكمة. وبدلا من ذلك، توسل البيان إلى الحكومة الاندونيسية أن تحرص على معاملة السجناء "معاملة انسانية" وعلى احترام حقوقهم "احتراما تاما". وبدت اللجنة وكأنها لا تدرك أن الاحتجاز التعسفي يخالف بصورة جوهرية مبادئ المعاملة الانسانية والاحترام للحقوق الأساسية الموكل إليها الذود عنها. كما أنها لم تسجل، كمسألة مبدأ، أن المحتجزين بسبب أنشطتهم واعتقاداتهم السياسية غير المتسمة بالعنف ينبغي الافراج عنهم فورا ودون قيد أو شرط.

ثالثا، فيما يتعلق بحالات الاعدام بغير محاكمة وحالات الاختفاء، أعطى بيان اللجنة انطباعا خاطئا عن حجم المشكلة في تيمور الشرقية وعن طبيعتها. فاللجنة، باعترافها بالجهود المبذولة للبحث عن الأشخاص المفقودين بعد مذبحة سانتا كروز، غطت على عدم كفاية رد الحكومة. وكما ذكرت منظمة العفو الدولية خلال دورة اللجنة لعام ١٩٩٤، فإن الحكومة لم تقدم توضيحا إلا عن مصير قسم صغير ممن قدر عددهم بـ ٢٧٠ حالة وفاة و ٢٠٠ حالة "اختفاء"، وحاولت ذر الرماد في العيون بنشر معلومات كاذبة ومضللة تخفي بها حقيقة قصور جهودها عن الوفاء بما هو مطلوب.

وعلاوة على هذا فإن اللجنة باقتصارها على التركيز على الذين قتلوا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ تعطي مصداقية لزعم الحكومة الاندونيسية بأن المجزرة كانت حادثا معزولا لا يعبر عن السياسة الرسمية ولا يعتبر ممارسة معتادة. ويكمن أوضح دليل على أن مذبحة سانتا كروز ليست حادثا معزولا هو أنه تم التبليغ عن أعداد كبيرة من القتلى السياسيين في تيمور الشرقية منذ عام ١٩٩١ - بما في ذلك ٢٠ قتيلا على الأقل في السنة الماضية وحدها.

إن اللجنة أعطت انطباعا مضللا للغاية عن حالة حقوق الانسان عندما رحبت بما زعمت أنه سياسة إتاحة الوصول الموسع الى تيمور الشرقية لمنظمات حقوق الانسان الدولية والمنظمات الإنسانية الدولية وكذلك وسائط الإعلام الدولية. والحقيقة أن جميع الوفود الزائرة لتيمور الشرقية لا تزال تخضع لرقابة شديدة، الأمر الذي يجعل من الصعب إجراء رصد حقيقي لحقوق الإنسان كما أن هذا من المحتمل أن يعرض للخطر الأشخاص الذين يتصلون بهم. وكما يوضح الدليل المرفق بهذا البيان، فإنه في السنة الماضية وحدها تعرضت أعداد كبيرة من التيموريين الشرقيين للسجن والتعذيب وسوء المعاملة بسبب جهودهم لجمع ونشر المعلومات عن انتهاكات حقوق الانسان في الإقليم. ومن ثم فإنه على الرغم من أن قرار الحكومة دعوة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بمسألة حالات الإعدام خارج إطار القضاء أو الإعدام بلا محاكمة أو الإعدام التعسفي في تموز/يوليه ١٩٩٤ كان بلا شك خطوة إيجابية، لا يزال هناك شعور بالقلق من أن مثل هذه العقبات والأخطار ستحد من قدرته على إجراء تحقيق شامل ونزيه. وأخيرا ينبغي التأكيد، بالرغم من المزاعم حول "الوصول الموسع"، أن بعض المنظمات الدولية لحقوق الانسان - ومنها منظمة العفو الدولية - لا تزال ممنوعة من الوصول إلى الإقليم برمته.

وفي كل عام على مدى العقد الماضي تقدم منظمة العفو الدولية شهادتها أمام هذه اللجنة يحدوها وطيد الأمل بأن تلك المرة ستكون الأخيرة. لكن من الواضح تماما أنه ما لم تتخذ حكومة اندونيسيا تدابير عملية فورية لمعالجة الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان، وما لم تمارس الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ضغطا متضافرا على الحكومة للوفاء بمسؤولياتها بمقتضى القانون الدولي، فسيكون من الضروري عليها أن تعود هنا لسنوات عديدة في المستقبل.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إذا لم يكن هناك عضو من أعضاء اللجنة يرغب في الكلام، أود أن أكرر نداءنا إلى الملتمسين بالمثول أمام اللجنة اليوم. وفي حين أنه يتعين عليهم توخي الاختصار في بياناتهم قدر الإمكان، ينبغي أيضا أن يتكلموا بسرعة مناسبة، حتى يتسنى للمترجمين الشفويين أداء عملهم على الوجه الصحيح. إذ يغدو متعذرا ترجمة البيانات إذا ألقيت بسرعة كبيرة جدا، كما كان الحال بالنسبة لبعض البيانات التي ألقيت هذا الصباح.

وسيجري استنساخ جميع البيانات بالكامل وستكون متاحة لجميع أعضاء اللجنة وللصحافة وكذلك لجميع موظفي الأمانة العامة. لذلك نطلب من الملتمسين محاولة انتقاء جزء من بيانهم يرون أنه أهم جزء والإدلاء به هذا الصباح بسرعة مناسبة، حتى يتسنى للمترجمين الشفويين أداء عملهم وكذلك حتى يتسنى للجميع ممارسة حق الكلام في اللجنة.

بدعوة من الرئيس شغلت السيدة شارون سكارف، (شبكة ايست تيمور اليرت/كندا) مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة للسيدة سكارف.

السيدة سكارف (شبكة ايست تيمور اليرت/كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمي شارون سكارف وأمثل شبكة ايست تيمور اليرت/كندا (ايتان). إن ايتان منظمة شعبية لها فروع في ١٥ مدينة كندية. وايتان تحضر اجتماعات اللجنة لإضافة شواغل الكنديين فيما يتصل بالمأساة المستمرة في تيمور الشرقية.

وأحد أنشطة ايتان يتمثل في محاولة اقناع الحكومة الكندية وأعضاء البرلمان الكندي بتوجيه اهتمام أكبر إلى حقوق الإنسان في السياسة الخارجية لكندا تجاه اندونيسيا. وقد تم إحراز بعض النجاحات، سألخصها تلخيصا موجزا.

صرحت حكومة كندا بأن حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من سياستها الخارجية. وتحقيقا لهذا الغرض، أعرب رئيس الوزراء شريتيه عن شواغله إزاء انتهاكات حقوق الانسان في تيمور الشرقية لدى مقابلته والرئيس سوهارتو في سياتل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

بيد أن أوضح دلالة على شواغل كندا المعرب عنها تجلت في سياساتها الخاصة بتقديم المعونة. فبعد مذبحة ديلي في عام ١٩٩١ أوقفت الحكومة الكندية ثلاثة مشاريع للمعونة كان مرسوما لها بما مجموعه ٣٠ مليون دولار. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي أبلغت كندا الحكومة الاندونيسية بقرارها إلغاء تلك المشاريع من برنامجها الإنمائي. وفي شهر أيار/مايو من هذا العام قامت الحكومة الاندونيسية بإلغاء مشروع من مشاريع المعونة الكندية في سولاويسي إجماليه ٣٨ مليون دولار، وذلك بسبب الانتقادات الشديدة فيما يتصل بحقوق الإنسان التي أثارها المواطنون الكنديون حول أعمال الإبادة الجماعية التي ترتكبها الحكومة الاندونيسية في تيمور الشرقية. وهاتان الحالتان أفضل دليل على أن الحكومة الكندية تصغي لشواغل المواطنين الكنديين.

وقد تشرفت مؤخرا بحضور مؤتمر آسيا - المحيط الهادئ المعني بتيمور الشرقية في الفلبين. وأثناء وجودي هناك تكلمت عن مسألة انتهاكات حقوق الانسان في تيمور الشرقية في سياق تلك الانتهاكات التي تعانيها النساء التيموريات. ومع أنني لست امرأة تيمورية، ولا أرمي إلى الكلام باسم النساء التيموريات، أود بشكل مختصر استرعاء الانتباه الى بعض استنتاجاتي.

هناك طائفتان نجد فيهما أن الاحتلال الاندونيسي غير الشرعي وأعمال إبادة الجنس التي تقوم بها أضرت بشكل خاص بالنساء في تيمور الشرقية، وعلى وجه التحديد بالنساء اللائي يقاومن مقاومة نشطة - وأعني النساء المنخرطات في حركة فالينتيل - وبالنساء اللائي يقاومن مقاومة سلبية. وسوف أركز على الطائفة الثانية، أي المقاومة السلبية التي يمكن تقسيمها الى فئتين فرعيتين، الفئة الأولى هي النساء اللائي يتعرضن لضرر مباشر والفئة الثانية هي النساء اللائي يتعرضن لضرر غير مباشر.

لقد تعرضت النساء التيموريات الشرقيات لضرر مباشر من جراء الغزو الاندونيسي. إن عشرات الألوف من النساء تعرضن للقتل والاغتصاب والاعتداء الجنسي والتعذيب والاختطاف والتعقيم بالقوة. وفي حين يتعذر الكلام عن جميع الفظائع التي تعاني منها النساء في تيمور الشرقية، سأعطي فكرة مختصرة عن بعض الجرائم التي تعاني منها المرأة بوجه خاص.

هناك حالات عديدة مدعمة بالمستندات لنساء أجبرن على أن يصبحن "زوجات" محليات لأفراد الجيش الاندونيسي الذين يعسكرون في تيمور الشرقية. وقد أسفرت هذه الزيجات عن أطفال، لهؤلاء الأزواج المفروضين.

وهناك نساء تعرضن للاغتصاب على أيدي الجنود الاندونيسيين أمام أعين أسرهم. وبالنسبة للتيموريين تعتبر، المعاناة المعنوية التي تنطوي عليها مثل هذه الأعمال من شعور بالهوان وفقدان الكرامة أسوأ بكثير من المعاناة البدنية. والكثيرات منهن يسألن الضباط الاندونيسيين "أليس لديكم أمهات وأخوات؛ ألا تعرفون ماذا يعنيه كون الانسان انسانا؟" ويروي المونسنيور مارتينهو دا كوستا لوبيز قسيس سابق في الأبرشية ومساعد الأسقف في ديلي:

> "كان الناس يقرعون بابي ليل نهار لسنوات هامسين إليّ بأشياء فظيعة. وابتداء من عام ١٩٧٥ كان منزل الأسقف حافلا بالبنات اللائي يلتمسن المأمن. وفي سجن كوماركا تعرضت كل النساء للاغتصاب والإيذاء. قلن لي ذلك عندما تكلمت معهن. لقد سمعنا دوما عن فتيات صغيرات انتهك عفافهن الجنود. إن الاندونيسيين لا يتعاملون مع التيموريات كبشر بل كدمى يتلهون بها، وخاصة الفتيات الصغيرات. وإذا رأوا فتاة جميلة فإنهم يشتهونها وبعد أن يستعملوها يتجاهلون ما حدث لها، وكأنهم أطفال يتلهون بدمى."

والكثيرات من النساء التيموريات الشرقيات تعرضن للاغتصاب والاعتداء الجنسي أثناء وجودهن في حراسة الشرطة أو في السجن. وفي كثير من الأحيان تتمخض حالات الاغتصاب هذه عن حالات حمل.

في عام ١٩٨٥ أنشئ مركز لتنظيم الأسرة في ديلي بتمويل من البنك الدولي. وقبل ذلك كان في ١٨٣ قرية من بين قرى تيمور الشرقية البالغ عددها ٤٤٢ مراكز لتنظيم الأسرة، والبرنامج الذي نفذ بمنتهى الحماس في تيمور الشرقية كان برنامج الحكومة الاندونيسية لتنظيم الأسرة.

وأساليب منع الحمل التي يجري ترويجها في تيمور الشرقية وأماكن أخرى تشمل الواقيات الذكرية وحبوب منع الحمل والحقن بالهرمونات، والأدوات والموانع التي تثبت داخل الرحم، بيد أننا نجد في تيمور الشرقية أن استخدام الحقن - وخاصة ديبو بروفيرا - أكثر نسبيا من اندونيسيا. وليس من الصعب إدراك العلاقة بين تحديد النسل، بوصفه برنامجا ذا هدف، ونوع أدوية منع الحمل

المروجة. إن وكالة تنظيم الأسرة لا تحبذ الواقيات الذكرية والحبوب لأن الاستخدام أو المفعول يعتمد على قرار الفرد بينما الأدوات والموانع التي تثبت داخل الرحم، التي لا يمكن وضعها أو نزعها إلا من قبل أطباء متمرسين، تعتبر فعالة. "وفعالة" هنا مرادفة لـ "لا تخضع لتحكم المستخدم". ويوصف "نوربلانت"، مانع الحمل الهرموني الطويل الأجل الذي يثبت داخل الرحم والذي يدوم خمس سنوات، بأنه "أكثر موانع الحمل فاعلية"، إلى جانب أدوات المنع التي تثبت داخل الرحم والتعقيم.

إن "الموافقة المستنيرة" التي تعتبر شرطا أساسيا في أي برنامج لتنظيم النسل، إن لم يعتبر عدم توفرها انتهاكا لحقوق الانسان، لا تتوفر في كثير من الأحيان، وذلك طبقا لأقوال الممرضات التيموريات الشرقيات اللائي أشرفن على عملية حقن النساء التيموريات الشرقيات واللائي هاجرن بعد ذلك الى البرتغال. تقول هؤلاء الممرضات إنه في حالات عديدة لا يقال للمرأة أن الحقنة التي تعطى لها هي دواء لمنع الحمل. وفي حالة محددة بالذات، تم حقن تلميذات في المرحلة الثانوية بدواء ديبو بروفيرا دون اخبارهن بذلك.

إن من العسير للغاية رفض المشاركة في هذه البرامج، لأن زعماء القرى يُحثون على التعاون، وفي بعض الحالات يفرضون كقاعدة حيث تكون العيادات المحلية لتنظيم النسل تحت الإشراف العسكري. ويكاد يكون من المستحيل على المرأة في تيمور الشرقية أن تحتج على تنظيم النسل الاجباري. ذلك أن القرى في تيمور الشرقية تخضع لسيطرة العسكرية الاندونيسية على أساس الأمر الواقع، والاحتجاج على الحقن بالقوة هو بمثابة تعريض المرء نفسه للإعدام أو الاختفاء.

ولقد ذكر موظف البنك الدولي المسؤول عن برنامج تنظيم النسل في تيمور الشرقية أنه

> "على الرغم أنه كان هناك في بداية برنامج تنظيم النسل مغالاة في استخدام القوة أو حالات منها، فإن موظفي الصحة الاندونيسيين يقومون الآن بالتوجيه السليم".

إن رابطة تنظيم الأسرة الاندونيسية غير الحكومية قد ذكرت أنه ليس لديها أي مشروع في تيمور الشرقية "لأن الظروف لا تسمح بالاضطلاع بتنظيم الأسرة".

ونظرا إلى أن ما يزيد على ٢٠٠ ألف من أهالي تيمور الشرقية قد قتلوا منذ الغزو الاندونيسي في عام ١٩٧٥، فمن المستحيل أن تعلن الحكومة الاندونيسية بأن هناك مشكلة زيادة في السكان. والواقع أن سياسات إبادة الجنس التي تنتهجها اندونيسيا كانت فعالة إلى درجة أن الأمم المتحدة في عام ١٩٨٩ قدمت جائزة الأمم المتحدة للسكان إلى الرئيس سوهارتو.

وثمة وسيلة فعالة أخرى لابقاء معدل المواليد في تيمور الشرقية عند أدنى المستويات وهي جعل موظفي المستشفى يقتلون المواليد بسبب الاشتباه في أن والدي الطفل ينتميان إلى جبهة تيمور الشرقية المستقلة "فريتلين". ونتيجة لهذه الاساءات وغيرها من جانب موظفي المستشفى، ينبغي ملاحظة أن العديد من ابناء تيمور الشرقية، سواء من الرجال أو النساء، يفضلون العيادات التي تديرها الراهبات على أهوال المستشفيات. وفي تيمور الشرقية، يقول الناس، "نذهب إلى المستشفى لنموت"؛ إذ لا يمكنهم أن يثقوا في المستشفيات أو يعتمدوا عليها.

والفئة الثانية التي حددتها تتصل بالنساء اللواتي تأثرن بصورة غير مباشرة بالاحتلال الاندونيسي اللاشرعي. ومنهن نساء قتل أو عذب أو اختفى أزواجهن وأطفالهن ووالديهن وغيرهم من ذويهن واصدقائهن. وقد أكد على ذلك من جديد في رسالة وجهتها إلى هيلاري كلينتون مؤخرا مجموعة من الأمهات في تيمور الشرقية. وسأقتصر في كلامي عن هذا الموضوع على ملاحظات موجزة بسبب ضيق الوقت. وثمة مثال واحد على هذه الاعتداءات غير المباشرة يتعلق بالعسكريين الاندونيسيين الذين يختطفون الذكور من أطفال تيمور الشرقية ويأخذوهم إلى اندونيسيا للعمل كخدم.

إن ما يحدث في تيمور الشرقية انتهاك مباشر لكثير من الاتفاقيات الدولية. ومن بينها اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اللتان صدقت عليهما اندونيسيا، وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك - وهذا أوثق ما يخص اللجنة الخاصة، إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

وبما أن شعب تيمور الشرقية قد أخضع للإذلال والسيطرة والاستغلال على يد الأجانب طوال ١٩ عاما

بسبب الوجود غير المشروع وأعمال إبادة الجنس من جانب العسكريين الاندونيسيين، مما يشكل إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية، وبما أن انتهاكات حقوق الإنسان ما انفكت تحدث بشكل منتظم ضد النساء في تيمور الشرقية منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا، فإن "شبكة إيقاظ الوعي بتيمور الشرقية في كندا" تهيب باللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار أن توفد بعثة خاصة إلى تيمور الشرقية لجمع المعلومات مباشرة بشأن هذه الاعتداءات. وينبغي الاضطلاع بهذه البعثة بالتعاون مع حكومة البرتغال التي هي الدولة القائمة بالإدارة في تيمور الشرقية والمعترف بها من الأمم المتحدة.

إن تيمور الشرقية أكبر إقليم في جدول أعمال اللجنة الخاصة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ولن تبدأ نساء تيمور الشرقية عملية البرء التي طال انتظارها إلا عندما تنسحب القوات العسكرية الاندونيسية من تيمور الشرقية وعندما تمنح هذه الدولة الحق في انتخابات حرة وعادلة.

ترك الملتمس المقعد.

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد كان أكاتاني (المجلس الكاثوليكي الياباني للعدالة والسلم والائتلاف الياباني من أجل تيمور الشرقية الحرة) مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة للسيد أكاتاني.

السيد أكاتاني (المجلس الكاثوليكي الياباني للعدالة والسلم) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أنا مستشار المجلس الكاثوليكي الياباني للعدالة والسلم والممثل المناوب للأمم المتحدة عن الاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية من أجل تيمور الشرقية. وسأتلو بيانين أحدهما بالنيابة عن المجلس الكاثوليكي الياباني للعدالة والسلم والآخر بالنيابة عن الائتلاف الياباني من أجل تيمور الشرقية الحرة.

سأقرأ أولا بيانا من الوسيوس سوما، الأسقف السابق لناغويا والرئيس السابق للمجلس الكاثوليكي الياباني للعدالة والسلم. وفيما يلي نصي ذلك البيان:

"لقد مضى حوالي ١٩ عاما منذ أن قامت اندونيسيا، انتهاكا للقانون الدولي، بغزو تيمور الشرقية. وعلى الرغم من أن مسألة تيمور الشرقية قد حظيت باهتمام دولي منذ مذبحة سانتا كروس المؤسفة منذ ثلاث سنوات، فإن المرء إذا سأل عما إذا كانت اندونيسيا تحاول أن تغير سياساتها إزاء تيمور الشرقية تكون الإجابة حتما بالنفي القاطع. وعلى الرغم من أن اندونيسيا قد تكون، ظاهريا ومؤقتا منتهجة سياسة "أكثر انفتاحا" نحو تيمور الشرقية، فإن المعلومات التي تبلغ مجلسنا من تيمور الشرقية هي أن ضغوط العسكريين على المواطنين عموما وعلى الكنيسة الكاثوليكية ليست إلا في ازدياد، وأن "إضفاء الطابع الاندونيسي" ماض بمزيد من السرعة عن طريق تدابير مثل الهجرة الوافدة بحيث أن الأمر يقتضي حلا يتفق مع القانون الدولي في أقرب وقت ممكن.

"لقد حضرت مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ المعني بتيمور الشرقية الذي عقد في جامعة الفلبين بمانيلا في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه من هذا العام. وأعتقد أن العديد من الأعضاء يعرفون ما حدث في ذلك المؤتمر. فلقد أصدرت الحكومة الفلبينية تحت ضغط الحكومة الاندونيسية قرارا بعدم السماح بالدخول إلى الفلبين للعديد من الأجانب المشاركين في المؤتمر. وقد حرمت أنا أيضا من حق الصعود إلى طائرة الخطوط الجوية الباكستانية في الموعد المحدد للإقلاع. ومن حسن حظي أن الكاردينال خايمة سين من الكنيسة الكاثوليكية الفلبينية قد توسط لي لدى الحكومة الفلبينية ومكنني من حضور المؤتمر. وأود أن أنتهز هذه المناسبة لأعرب عن خالص تقديري وإعجابي لزملائي الكاثوليكيين في الفلبين لانتهاجهم مسار العدالة تحت ضغط سياسي حاد بدرجة هائلة.

"وقد أصدر المؤتمر، في يومه الأخير، ١٨ قرارا، دعا في أهمها إلى إطلاق سراح زانانا غوسماو وجميع السجناء السياسيين وإلى مشاركة زانانا في المفاوضات لتسوية الحالة في تيمور الشرقية؛ ونادى بالوقف الفوري لإطلاق النار، وبنزع السلاح الكامل في تيمور الشرقية، وبإجراء استفتاء منصف ونزيه تحت إشراف الأمم المتحدة؛ وأيد اقتراح السلم الذي تقدم به المجلس الوطني للمقاومة العسكرية ومبادرات مجموعات تيمور الشرقية الأخرى من أجل تقرير مصير حقيقي؛ وطلب إلى المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن عمليات التعذيب أن يتشاور مع النساء في تيمور الشرقية فيما يتصل بالفظائع التي

ترتكب ضد النساء والعنف الجنسي والاغتصاب على يد العسكريين الاندونيسيين في تيمور الشرقية؛ وأدان تنظيم النسل الإجباري في اندونيسيا وبرنامج تنظيم الأسرة العدواني في تيمور الشرقية؛ وأعلن تضامنه مع النساء في تيمور الشرقية؛ وحث الحكومة الاندونيسية على التمسك بوعدها بالسماح بزيادة إمكانية الوصول إلى تيمور الشرقية أمام منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية، ووسائط الإعلام، والمقررين الخاصين للأمم المتحدة؛ وأعرب عن التأييد لحركة مناصرة الديمقراطية في اندونيسيا؛ واعترف بتيمور الشرقية كشعب سيادي وأمة سيادية؛ وأكد التزامه بأن يساعده بأية وسيلة في وسعه، الشعب الموبيري في كفاحه من أجل التحرر الحقيقي.

"ولقد تقدمت في المؤتمر بنداء مشترك من أجل تيمور الشرقية باسم المشاركين من منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وناشدت اندونيسيا حل مسألة تيمور الشرقية سلميا، وفي أسرع وقت ممكن، تمشيا مع المُثُل المعرب عنها عند تأسيس اندونيسيا ومع مبادئ الأمم المتحدة. وأضفت قائلا:

'عندما يحقق شعب تيمور الشرقية استقلاله، فإنه لا يريد أن يواجه اندونيسيا كعدو، بل يود أن يقيم علاقات صداقة وسلام مع اندونيسيا'.

"ولدى مخاطبة الأمم المتحدة، طلبت من المنظمة أن تضطلع بعملها في إنهاء الاستعمار، الذي هو أحد مثلها بقدر من الحماس أكبر مما أظهرته حتى الآن، وأن تقنع اندونيسيا بأن تحرير تيمور الشرقية، على الرغم من أنها بلد صغير في آسيا، كان أمرا هاما بالنسبة للعالم ولآسيا.

في الختام، أتوسل إلى اللجنة أن تغفر لي تناول مسألة شخصية. إنني، في الوقت الحاضر، أسقف متقاعد وقد أعفيت من جميع واجباتي الكنسية. مع ذلك، أود أن أقول إنني أعتزم بذل كل جهودي من الآن فصاعدا حتى يتمكن أشقائي وشقيقاتي في تيمور الشرقية من تحقيق السعادة الحقيقية. وقد بلغني أن الكاردينال جايمي سين، رئيس أساقفة الفلبين، شجب الإجراءات غير الديمقراطية وغير الإنسانية المتخذة تجاه مؤتمر تيمور الشرقية، وقد أبلغت مشاعره تلك إلى الأسقف بيلو في تيمور الشرقية.

في سبيل حل مسألة تيمور الشرقية آن الأوان لنبذ جميع أشكال المناورات السياسية والدينية. وآن الأوان لتعترف الأمم المتحدة من جديد بأن وظيفتها الحقيقية هي العمل على حل هذه المسألة.

وأود أن أختتم بياني بأن أطلب إلى الأمم المتحدة بذل أقصى جهد لها من أجل هذا الغرض.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد هديشي كاجيوكا (التضامن الياباني من أجل تيمور الشرقية الحرة)، مقعدا على طاولة الملتمسين.

السيد كاجيوكا (التضامن الياباني من أجل تيمور الشرقية الحرة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن ألقي خطابي هذا أمام هذه اللجنة، وهي لجنة تشرف على إحدى أهم المهام التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة، ألا وهي إنهاء استعمار الأقاليم الخاضعة للحكم الاستعماري.

مع اقتراب الذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة، تشعر منظمتي بأمل عميق في أن تتمكن جميع الأقاليم التي تخضع لولاية اللجنة من ممارسة حقها في تقرير المصير في أسرع وقت ممكن. وبالتأكيد في حالة تيمور الشرقية، إن عدم تحقيق هذا الهدف سيكون خيانة للمبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة وحرمانا وحشيا لشعب تيمور الشرقية من العدالة.

تعتقد منظمتي أن الرأي العام يمكنه أن يلعب دورا إيجابيا في دعم عمل الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل لمسألة تيمور الشرقية. ولهذا وجه التضامن الياباني في شهر، أيار/مايو، دعوة إلى الصحفي البريطاني ماكس استاهل لينشر تقريره عما وجده أثناء زيارته التي استغرقت ثلاثة أشهر لتيمور الشرقية في الجزء الأخير من عام ١٩٩٣. إن المعلومات التي جمعها عن "مذبحة ثانية" في ديلي بعد إطلاق الرصاص على المشيعين في مقبرة سانتا كروز عرضها شاهد عيان في اجتماع لجنة حقوق الإنسان في آذار/مارس من هذه السنة وفي "موت أمة" وهو فيلم وثائقي عرضته محطات التلفزيون في عدة بلدان. ولهذا سأعرض استنتاجات استخلصتها من التصريحات أعتقد أنها مهمة بصفة خاصة لنا هنا اليوم.

بالمقارنة بقتل المشيعين في مقبرة سانتا كروز على يد جنود يرتدون الزي العسكري للقوات المسلحة الاندونيسية، يعتقد أن الكثيرين من ضحايا "المذبحة الثانية" ماتوا في المستشفى العسكري في ديلي بعد إعطائهم مضادا حيويا قويا، بارافورمالديد، في شكل أقراص، بمعرفة الأطباء الاندونيسيين. وقد وصف اثنان من الذين نجوا من هذه العملية بعض الأعراض التي نجمت عن تناول الأقراص، وبرهن على صحة تلك الأعراض إخصائي في لندن حلل قرصا من نفس النوع المستخدم في مستشفى ديلي: حساسية ملتهبة في الصدر وغثيان وخمول وتسمم وفقدان الوعي. وعندما تحدث الوفاة، فإنها تعزى إلى توقف الدورة الدموية.

ويؤكد موظف مختبر تيموري شهد الجنود وهم يعطون الأقراص للجرحى الذين يرقدون في ردهة المستشفى أن الأقراص لا يمكن صرفها دون أوامر من المسؤولين الطبيين الاندونيسيين. وحيث أنه لم تكن هناك ضرورة طبية لاستخدام هذا الدواء، فقد قال السيد استاهل:

"من الواضح أن الجنود والمساعدين الذين أعطوا الأقراص والسلطات التي صرفتها من المخازن الطبية، لم يفعلوا ذلك لمساعدة الجرحى، بل كانوا بالتأكيد واثقين من أنهم سيقتلون الجرحى بها أو سيساعدون في عملية التخلص من الجرحى الذين أرسلوا إلى المستشفى".

وطوال عملية القتل الوحشية وإيذاء الجرحى، كان مدير المستشفى الدكتور نيومان وينياتا وطبيب شاب يؤدي خدمة العلم لمدة ستة أشهر حاضرين في المستشفى، يراقبان سير الإجراءات ويشرفان عليها وفقا لشهادة الشهود.

وإذا يمكن القول، كما يقول البعض، إن إطلاق الرصاص على المشيعين في المقبرة كان بمثابة خطأ أو رد فعل متجاوز على الاستفزاز، فبالتأكيد لا يمكن قول نفس الشيء عن العمل الذي قام به الموظفون الطبيون في المستشفى العسكري الذين ساعدوا على التخلص من الأحياء. ويقدم السيد استاهل مقارنة بالأطباء النازيين الذين قدموا المضادات الحيوية للضحايا اليهود الذين اعتبرهم الأطباء "حشرات". ويتذكر المرء أيضا الأطباء اليابانيين في "الوحدة ٧٣١" السيئة الصيت الذين لم تؤنبهم ضمائرهم إزاء إجراء تجارب وحشية تجل عن الوصف على الأحياء الصينيين أو الروس أو الكوريين "حيوانات حقل التجارب" كما كانوا يسمون ضحاياهم.

ليس هذا أول تقرير عن تعاون الموظفين الطبيين الاندونيسيين في تيمور الشرقية في قتل أبناء تيمور الشرقية، لكن الوقت لا يسمح لي بأن أدخل في التفاصيل هنا. ما أرغب في التنويه به هو أن من الواضح، كما كان الأمر بالنسبة إلى الأطباء النازيين واليابانيين، أن التصور بكون الضحايا يختلفون أساسا عن الأطباء، يسمح للأطباء نفسيا بالتعاون في قتلهم. ومع ذلك عندما تسعى اندونيسيا إلى تبرير وجودها في تيمور الشرقية، فإنها تؤكد، بطريقة مشابهة للحجة التي استخدمتها اليابان الاستعمارية لتبرير حكمها الاستعماري في كوريا ومنشوريا أن أبناء تيمور الشرقية أشقاء. إن الحقيقة المجردة تثبت كذب هذا الادعاء.

ثمة نقطة أخرى ينبغي ألا تغيب عن بالنا هي أنه بعد سنتين ونصف من هذه الأحداث لم تذهب أية هيئة دولية إلى المستشفى لإجراء تحقيق. ولم يسمع المرء حتى عن مجرد اقتراح بتقديم الموظفين الطبيين إلى المحاكمة. وعندما حاول بعض المراسلين في شباط/فبراير من هذه السنة مقابلة الأسقف بيلو بشأن المذبحة الثانية، منعوا من اللقاء به. وبدلا من ذلك، قام قس اسمه ماركس وناندي، القس الاندونيسي الذي كان شقيقه واحدا من المخططين الأساسيين في غزو اندونيسيا لتيمور الشرقية واحتلالها، بمقابلة الصحفيين وإبلاغهم بأن الأحداث الموصوفة غير صحيحة.

وبعد عملية طويلة وأليمة، نجحت لجنة حقوق الإنسان في إرسال مقررها الخاص المعني بحالات الإعدام دون محاكمة والإعدامات التعسفية إلى تيمور الشرقية. وأعتقد أنه موجود هناك حتى هذه اللحظة. إننا نثني على جميع المعنيين الذين ساهموا في تحقيق هذه الزيارة، لكن حقيقة أن هذه الخطوة المتواضعة استغرقت وقتا طويلا تبين المدى الذي تعتبر فيه قوة الاحتلال في تيمور الشرقية نفسها حرة في أن تفعل ما تشاء بالتيموريين المعذبين دون خوف من أي توبيخ دولي حقيقي. وينبغي ملاحظة أن السلطات أعدت لزيارة المقرر بجملة أمور منها نقل السجناء السياسيين من ديلي إلى جزيرة جاوة، لضمان أن المقرر الخاص لن يتصل بهم.

وتبذل اندونيسيا جهدا شاقا لإقناع العالم بأنها تقوم بتحسين أحوال الناس في تيمور الشرقية، ولكن الأمثلة التي ذكرتها تبين أنه ما دامت تيمور الشرقية مجبرة على

الحياة تحت الاحتلال الأجنبي، فلن يكون هناك أمـــل في تحسن أساسي في حالتهم.

إن الاستعمار إهانة في حق الكرامة الإنسانية للخاضعين للاستعمار، ولكنه في الوقت ذاته، وكما أكدت بلا لبس السنوات الـ ١٩ الماضية، يبرز أيضا أسوأ صفات المستعمرين. وقد بدأ كثيرون من أفراد الشعب الاندونيسي يطلعون على ألوان الإذلال والفظائع المرتكبة في حق أبناء تيمور الشرقية في ظل الاحتلال الاندونيسي، ويشعرون بالخزي والغضب. وبعضهم يعبر علنا عن معارضتهم للاحتلال، على حساب سلامتهم الشخصية. وأعتقد أن معظم الاندونيسيين يرون أن تحرير تيمور الشرقية سيطوي صفحة حزينة من تاريخ بلدهم، وسيرحبون به بارتياح عظيم. في حالة جنوب افريقيا أدى الكفاح الدؤوب الذي قادته الأمم المتحدة عبر عقود ضد نظام الفصل العنصري، إلى انتصار أذن ببداية عهد جديد من الأمل للسود والبيض على حد سواء. ولا أرى مبررا لعدم قدرة الأمم المتحدة على تحقيق نجاح مماثل في تيمور الشرقية إن كان عزمها معقودا على القيام بذلك.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة إنجيلا مارتنسون (البرلمانيون المناصرون لتيمور الشرقية) مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة للسيدة إنجيلا مارتنسون.

السيدة مارتنسون (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكرك، سيدي، على إعطاء منظمة "البرلمانيون المناصرون لتيمور الشرقية" الفرصة للإعراب عن قلقهم من الاحتلال غير القانوني المتواصل لتيمور الشرقية. اسمي إنجيلا مارتنسون، وأنا عضو بالبرلمان السويدي، وعضو نشط في مجموعة حقوق الإنسان في البرلمان. وأنا أيضا عضو في الجمعية السويدية للأمم المتحدة، التي تعتبر مسألة تيمور الشرقية إحدى أولوياتها.

يشرفني أن يكون بوسعي مخاطبة اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار التي أخذت على عاتقها المهمة النبيلة، مهمة القضاء على الاستعمار قبل نهاية هذا العقد. البرلمانيون المناصرون لتيمور الشرقية منظمة دولية تضم أكثر من ٢٠٠ عضو برلماني ينتمون إلى أكثر من ٢٠ بلدا.

يسرني أن أتكلم هنا اليوم باسم هذه المنظمة. وقد طلب مني، بصفة خاصة، أن أحضر هنا اليوم، لأنني كنت ضمن الوفد البرلماني السويدي الذي زار تيمور الشرقية واندونيسيا في أيلول/سبتمبر من العام الماضي. كانت زيارتنا أول زيارة يقوم بها برلمانيون بعد مذبحة سانتا كروز التي فتحت فيها قوات الحكومة الاندونيسية النيران على مظاهرة سلمية، وقتل فيها قرابة ٢٧٥ من أهالي تيمور الشرقية. وعلى أساس تجربتي المباشرة من زيارة تيمور الشرقية، أود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى الشواغل التالية التي تساورني وتساور البرلمانيين المناصرين لتيمور الشرقية.

وتجدر ملاحظة أن زيارتنا لم تتعرض لأي انتقاد من جانب الحكومة الاندونيسية طيلة بقائنا في البلد. ولكنها انتقدتنا فيما بعد عندما تكلمنا علنا عن تجربتنا. وأود أن أشدد على حقيقة أننا كنا نقوم بالزيارة كمراقبين وكأعضاء منفردين من البرلمان السويدي، ولم نكن موفدين من الحكومة السويدية أو البرلمان السويدي. إن الحكومة الاندونيسية توافق فعلا على أن احترام حقوق الإنسان مسألة عالمية، ولكنها في الممارسة العملية لا تقبل أي نقد دولي لانتهاكات حقوق الإنسان. وما دامت اندونيسيا ترفض حتى الآن الموافقة والتصديق على الاتفاقية المتعلقة بحقوق الإنسان، فمن الضروري مضاعفة المراقبة والانتقاد تجاه النظام الاندونيسي.

لقد بلغ القمع في اندونيسيا، وفي تيمور الشرقية بصفة خاصة، حدا مروعا. فشعب تيمور الشرقية يعيش في سجن كبير تحت مراقبة الجيش والشرطة. وهناك ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ جندي اندونيسي وزهاء ٣٠٠٠ شرطي في تيمور الشرقية. وتؤكد بعض المصادر أن تيمور الشرقية بها ١٤ كتيبة، وأن عدد الجنود يتراوح بين ١٤ ٠٠٠ و ١٥ ٠٠٠. وقد زعم نائب القائد العسكري أن المهمة الأساسية للقوات هي بناء الطرق والقرى والمنازل للسكان. والهدف من ذلك نقل التيموريين إلى المناطق الزراعية.

وكان اقتراحنا ردا على ذلك، أن الأكثر اقتصادا ورشدا هو ترك بناء الطرق والمساكن للمهنيين من المدنيين. وكان هذا بالطبع سؤال صعب على السلطات الرد عليه. والتفسير الحقيقي هو أن قوات الجيش والشرطة تشكل جزءا من جهاز القمع الضخم المستخدم ضد سكان البلد التيموريين. أما الطرق الجديدة فقد أدت

وظيفة عسكرية هامة في محاربة المغاورين. وقد قامت القوات العسكرية ببناء ٥٠٠٠ منزل تقريبا؛ وأنشأت قرابة ٤٠ قرية جديدة في أنحاء مختلفة من البلد. وفي أول يوم من زيارتنا لتيمور الشرقية قمنا بزيارة قرية من تلك القرى، تبعد عن ديلي مسافة ساعة واحدة بالسيارة. وقد ذكرتني تلك القرية بما يسمى القرى الاستراتيجية أو الجماعية التي شاهدتها في شمال العراق. وما من شك في أن معظم السكان أو ربما كلهم، يفضلون العودة إلى قراهم الأصلية.

كان من المستحيل أن نتكلم مع الناس في شوارع ديلي لأن شرطة الأمن أو رجال الجيش كانوا يتعقبوننا طول الوقت. إلا أن الفرصة سمحت لنا بمقابلة رئيس الكنيسة الكاثوليكية في ديلي، الأسقف بيلو، الذي يشغل منصبه طوال السنوات العشر الماضية، ويمكن اعتباره ممثلا لشعبه. وهو رجل شجاع جدا في مجتمع قمعي إلى أقصى حد. أخبرنا الأسقف بيلو عن تكثيف المعاملة القاسية ضد من يرفضون الاعتراف بسلطة اندونيسيا على تيمور الشرقية. وأخبرنا أيضا أنه تسلم رسائل ومعلومات من سجناء وسجناء سابقين عن أنواع مختلفة من التعذيب. وأكد الأسقف بيلو أن حالة حقوق الإنسان لم تتغير. وقال إن انسحاب القوات الاندونيسية التام ضرورة مطلقة.

ويرى الأسقف أن الاجتماعات التي تعقد مع الأمين العام للأمم المتحدة، بطرس بطرس غالي، لها أهميتها، ولكن ينبغي أن يكون لشعب تيمور الشرقية ممثلون في تلك المحادثات، لأنه الطرف المعني أكثر من غيره في هذه القضية. وهؤلاء الممثلون يجب أن يختارهم شعب تيمور الشرقية لا الاندونيسيون. ولدى الأسقف بيلو اقتراحات عن التيموريين الشرقيين الذين يمكن أن يشاركوا في المفاوضات. وهو أيضا مستعد للمشاركة بنفسه إذا وافقت الكنيسة.

مسألة أخرى تثير قلقنا العميق هي سجن زانانا غوسماو الذي يعد رمزا للمقاومة في تيمور الشرقية. فهو يرفض ادعاء اندونيسيا بأنها ضمت تيمور الشرقية إلى اندونيسيا؛ وينكر أنه كان يوما ما أو لا يزال مواطنا اندونيسيا. وهو يقضي الآن عقوبة بالحبس ٢٠ عاما. وقد قدمت طلبا مع زملائي بالإذن بزيارة غوسماو، ولكن الطلب رفض، للأسف، رغم أننا أجرينا محادثة مع اثنين من قضاة محكمة ديلي التي تمت فيها محاكمة غوسماو.

أود أن أضيف أن أحد أعضاء وفدنا محام خبير له اهتمام خاص بحقوق الإنسان؛ وأننا بعد عدة مقابلات مع هذين القاضيين ومع سلطات أخرى، وبعد دراسة بعض الوثائق الخطية، خلصنا إلى النتيجة التالية:

يبدو أن الحكم كان مسبوقا باستنتاجات وأحكام صادرة عن سلطات أخرى في جاكرتا وديلي. وأن الأسلوب المتبع في المحاكمة لم يكن متسقا مع حقوق المتهم، ولم يمتثل للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة والصحيحة، وأن المحاكمة لم تكن تمتثل للقوانين الاندونيسية الخاصة بالمحاكمات الجنائية؛ وأن انتهاكات حقوق غوسماو بدأت بعد القبض عليه مباشرة. ولم يكن معه محام أثناء استجوابه من الشرطة والجيش. وادعاءات السلطات الاندونيسية بأن غوسماو لم يكن راغبا في حضور أي محام لا يبدو أنها تمثل تعبيرا عن إرادته الحرة.

كما أن هذه الادعاءات لا تبدو مقنعة عندما نتأمل نتيجة القضية. وقد عين محام للدفاع في القضية فيما بعد، ولكن الكل يعرف أنه كانت له اتصالات وثيقة بشخصيات قيادية في الجيش الاندونيسي، ولم تكن إجراءاته، فيما يبدو، تخدم مصالح غوسماو على الوجه الأفضل. ولم نتمكن من الحصول من القاضيين اللذين تكلمنا معهما على إجابة واضحة عما إذا كان غوسماو قد اختار محاميه بملء إرادته أم لا.

لقد كانت المحاكمة علنية، لكن المراقبين الدوليين لم يعطوا الفرصة للنظر في أية وثائق بشأن الموضوع. وقد طلبنا أن يسمح لنا بالاطلاع على ملفات المحكمة ـ الأقسام غير السرية ـ لكن هذا الطلب رفض، وقد علل بأن الملف الكامل أرسل إلى جاكرتا. ولم تترك أي نسخ من الملف في المحكمة، وهذا أمر غير عادي.

إن رفض المحكمة السماح لغوسماو بعرض دفاعه ليس متنافيا فقط مع القانون الاندونيسي ولكنه متناقض أيضا مع المعايير والاتفاقيات الدولية. إن العديد من الشهود الذين مثلوا أمام المحكمة كانوا أنفسهم سجناء، سواء بعد الحكم عليهم أو قبل محاكماتهم. ويبدو أن هناك شكا حول كون شهادات الشهود طوعية. ولقد كان من الصعب على الشهود أن يعرفوا أن ما قالوه في المحاكمة قد يستخدم ضدهم أنفسهم في محاكماتهم بعد ذلك. ومع هذا فإن كون القانون الذي يسمى قانون مناهضة العنف لم يستخدم ضد غوسماو يعد أمرا

ايجابيا. لكن، من ناحية أخرى، هناك اعتراضات قوية يمكن ابداؤها - وقد أبديت فعلا - على تطبيق القوانين الاندونيسية وإجراءات المحاكمة. إن هذا لا يتمشى مع المعايير الدولية، لأن سلطة اندونيسيا على تيمور الشرقية لم تعترف بها الأمم المتحدة اعترافا دوليا.

ولهذه الأخطاء جميعا، ترى جمعية البرلمانيين المناصرين لتيمور الشرقية أن الحكم الصادر ضد غوسماو لا يمكن قبوله. ولذلك ينبغي الإفراج عنه فورا ومنحه حق اللجوء بمحض اختياره.

إن البرلمانيين المناصرين لتيمور الشرقية عقدوا اجتماعا مع الأمين العام بطرس بطرس غالي يوم ٣ شباط/فبراير من هذا العام. وقد كان لي شرف الاشتراك في ذلك الاجتماع. وأود أن أؤكد مجددا هنا بعض المسائل التي أثارتها منظمتنا والتي تنطبق على ما تقوم اللجنة الخاصة بدراسته.

منذ إلغاء ترتيبات الزيارة التي كان سيقوم بها الى الاقليم البرلمانيون البرتغاليون في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، ومذبحة سانتا كروز في نفس العام، عقدت أربعة اجتماعات بين وزيري خارجية البرتغال واندونيسيا تحت رعاية اللجنة الخاصة. ولم يحرز أي تقدم في تناول المسائل المبدئية المتناولة في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

لقد تمسكت الحكومة الاندونيسية بموقفها، كما قيل هنا صباح اليوم، بأن ضم الاقليم أصبح شرعيا بتصويت الجمعية الشعبية الاقليمية يوم ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦، وأن العملية تمت وفقا لمتطلبات قرار الجمعية العامة (١٥٤١د - ١٥) لعام ١٩٦٠. إنها تدعي أن أعضاء تلك الجمعية اختيروا في العاصمة ديلي وفقا لمبدأ صوت واحد للشخص الواحد، وأنهم عينوا في الأماكن الأخرى

"وفقا لتقاليد شعب تيمور الشرقية وشخصيته".

ليس هناك شاهد على أن الانتخابات أجريت حتى في ديلي. ووفقا لما ذكره تيموريون كثيرون كانوا هناك في ذلك الوقت، اختير أعضاء الجمعية الشعبية جميعا وعددهم ٣٧ شخصا من قبل القوات المحتلة. إن ظروف إجراء انتخابات حرة منصفة في ديلي لم تقم، لأن كثيرين ممن كان يحق لهم التصويت فروا إلى الريف وكانت المدينة في ظل احتلال عسكري.

ويلاحظ البرلمانيون المناصرون لتيمور الشرقية بارتياح أن الأمين العام وجه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ فريقا من المسؤولين بالأمانة العامة بقيادة مدير الشؤون السياسية فرانسيس فيندريل لزيارة لشبونة وجاكرتا وتيمور الشرقية واستراليا لوضع مبادرة من شأنها أن تمهد الطريق أمام حل الموضوع الرئيسي الخاص بتقرير المصير. ونحن نرحب بعقد البعثة اجتماعات في لشبونة وجاكرتا وتيمور الشرقية واستراليا مع مجموعات من أبناء تيمور الشرقية للاستماع إلى وجهات نظرهم. ولقد سرنا، بشكل خاص، أن نعلم أن البعثة أجرت مشاورات خاصة مع زعيم المقاومة بتيمور الشرقية المسجون زانانا غوسماو. وهذه البعثة تمثل ولأول مرة تحركا من جانب الأمم المتحدة لمعرفة رأي التيموريين الشرقيين، على النحو الذي يتطلبه القرار ٣٧/ ٣٠.

إن شعب تيمور الشرقية عانى من الحرب والاحتلال الأجنبي لما يقرب من عقدين. ولقد حان الوقت لتتخذ الأمم المتحدة مبادرات ملموسة لإنهاء معاناته في وقت قريب بطريقة ترسي الأساس لحل الموضوع الرئيسي، موضوع تقرير المصير. ويرى البرلمانيون المناصرون لتيمور الشرقية أن الوقت قد حان لتحركات محددة تمهد الطريق لاجراء رسمي لتقييم وجهات نظر الشعب فيما يتعلق بمستقبله. وتحقيقا لهذه الغاية نوصي بما يلي:

أولا، ينبغي للأمين العام أن يقترح رسميا على جميع الأطراف المعنية انسحاب القوات المسلحة الاندونيسية من الاقليم وإجراء استفتاء تحت إشراف دولي صارم، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. وينبغي له أيضا أن يقترح إنشاء إدارة مؤقتة في الاقليم لضمان أن يجري تسجيل الناخبين على النحو الضروري وأن تراعى حرية التعبير والتجمع خلال الفترة السابقة للاستفتاء.

ثانيا، وإلى أن تجرى التحركات الخاصة بتناول الموضوع الرئيسي الخاص بتقرير المصير، يقترح أن تستحدث الأمم المتحدة وجودا دائما في تيمور الشرقية تحت الاشراف المباشر لمكتب الأمين العام، للأهداف الآتية: الاشراف على إنهاء الوجود العسكري في الاقليم وإزالة جميع الأسلحة الثقيلة والمعدات العسكرية؛ وتمكين وكالات الأمم المتحدة المتخصصة من العناية بالاحتياجات الانسانية للسكان؛ ومراقبة حالة حقوق الانسان بالتعاون مع كنيسة تيمور الشرقية والمنظمات غير الحكومية الاندونيسية المستقلة المعنية بحقوق الانسان، مثل مؤسسة المساعدة القانونية؛ وإعادة حرية التجمع وحرية الانتماء وحرية التعبير إلى شعب تيمور الشرقية.

من المعترف به أن الحكومة الاندونيسية لن تقبل هذه الأفكار فورا، إلا أنه طوال السنوات الثماني عشرة التي مضت منذ الغزو، كان عدم توفر أي علامة على التصميم على التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عائقا خطيرا أمام التقدم.

باختصار يوصى بأن تقوم اللجنة الخاصة، مع الأمين العام، بما يلي: أولا، أن توضح للسلطات الاندونيسية أن امتثالها لأحكام بيان الرئيس الاجماعي لعام ١٩٩٤ للجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان يعد تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة تقوم الحاجة اليه، كتعبير عن حسن نيتها واعترافها برغبات المجتمع الدولي؛ ثانيا، أن تقنع السلطات الاندونيسية بضرورة السماح للبرلمانيين والصحفيين ومنظمات حقوق الانسان بالدخول الحر دون معوقات إلى الاقليم، وبشكل خاص لمنظمتي العفو الدولية ورصد حقوق الانسان في آسيا؛ ثالثا، أن تحث السلطات الاندونيسية على الافراج دون قيد أو شرط عن جميع السجناء السياسيين من أبناء تيمور الشرقية، سواء كانوا حوكموا أم لا؛ وأخيرا وليس آخرا، ممارسة الضغط لنقض المحاكمة الظالمة بوضوح لزعيم المقاومة زانانا غوسماو وضمان الافراج عنه حتى يمكنه أداء دوره الصحيح في التشاور للوصول إلى حل لمسألة تيمور الشرقية.

ومع هذا، فإن احترام حقوق الانسان ليس كافيا. لا بد من أن يسمح للشعب باختيار مستقبله.

إن تيمور الشرقية أكبر اقليم ما زال مدرجا على جدول أعمال هذه اللجنة. والسبب الوحيد لذلك هو غطرسة الدكتاتورية الاندونيسية. وفي آخر الأمر، فإن الحل سيجيء من شعب اندونيسيا، الذي لا يرغب كثيرون من أفراده في التمسك بتيمور الشرقية. وإذا ما أتيحت للاندونيسيين ديمقراطية حقيقية، بأن يكون الشعب كله حرا في أن يعبر عن رأيه، أتوقع أن تصبح تيمور الشرقية حرة بعد ذلك بوقت قصير.

أخيرا، أطلب أن تستمع اللجنة أيضا إلى الأصوات التيمورية التي تناشد من أجل حقوقها. إن اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار أمامها اليوم فرصة لاتخاذ خطوة نحو تحرير اقليم مستعمر آخر. وآمل أن تتخذ تلك الخطوة فتساعد على إنهاء معاناة شعب تيمور الشرقية.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد توماس س. ماهيدي (باكس كريستي انترناشونال) [الحركة الكاثوليكية الدولية للسلام] مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة للسيد ماهيدي.

السيد ماهيدي (باكس كريستي انترناشونال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تود منظمة باكس كريستي انترناشونال أن تشكركم، سيدي الرئيس، وسائر أعضاء لجنة الـ ٢٤ الخاصة على منحكم هذه الفرصة لنا للادلاء ببيان بشأن مسألة تيمور الشرقية. إن حركة باكس كريستي انترناشونال، حركة السلام الكاثوليكية الدولية، تقدر جهودكم في العمل مع الأطراف المعنية تنفيذا لولاية اللجنة.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ بشأن إنهاء الاستعمار، وقراري مجلس الأمن ٣٨٤ (١٩٧٥) و ٣٨٩ (١٩٧٦) توفر أساسا للعمل من أجل حماية بعض من حقوق الإنسان، ومن بينها الحق في تقرير المصير.

تواصل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التقدم بتوصيات من أجل التحقيق في الإساءات الموجهة لشعب تيمور ومنعها، بما في ذلك التوصية باستخدام خدمات مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمسألة التعذيب.

وحركة باكس كريستي انترناشونال تؤيد جميع جهود الأمم المتحدة، بما في ذلك استخدام المساعي الحميدة للأمين العام بغية التوصل الى تسوية عادلة وشاملة ومقبولة دوليا لمسألة تيمور الشرقية.

إن منظمات حقوق الإنسان وجميع الأطراف المعنية الأخرى تلعب دورا في هذه العملية. وإن تقرير منظمة العفو الدولية المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٤، "الحقيقة والخيال: تنفيذ توصيات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان"، يوفر حقائق قيمة مدعمة بالمستندات. ومن بين تلك المستندات رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ من الأسقف كارلوس فيليب خيمينس بيلو أسقف ديلي، الى صديق. وفيها كتب:

"بهذه الرسالة أود أن أعلمكم أن التعذيب ما زال مستمرا في تيمور الشرقية. ففي ٤ كانون الثاني/

يناير ١٩٩٤، في ديلي، كان العسكريون يتربصون لشاب اسمه سلفادور سارمينتو، وهو طالب في المعهد الديني. وعندما ترك الفصل الدراسي أمسكوا به ووضعوه في مركبة عسكرية وأخذوه الى مكان حيث ركل وضرب وعذب حتى شارف على الموت. وبعد ذلك أجبروا والديه وهما أميّان على الاعلان بأنهما شاهدا ابنهما يشترك في اجتماعات هدامة ضد الحكومة. وبمظالم مماثلة، يريدون أيضا انتزاع إعلان بأن الأب سانشو أمارال قس مناهض لاندونيسيا".

في بيان أصدرته حركة باكس كريستي انترناشونال في الجلسة الخمسين للجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان، بتاريخ ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٤، قلنا إن الشهود الذين أجرى معهم السيد ماكس ستاهل مقابلة شهدوا بأن الناجين من مذبحة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في ديلي قتلوا بعد نقلهم الى المستشفى العسكري ميرا هوسادا، وهذه المذبحة لم يتم التحقيق فيها بالكامل حتى الآن.

وحركة باكس كريستي تطالب بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين التيموريين الشرقيين، بمن فيهم زانانا غوسماو.

وفي حين نجد أن مسألة إيجاد حل طويل الأمد في تيمور الشرقية، ما زالت قيد المناقشة، فإن المبادرات يمكن، بل يجب، أن توفر أساسا لآليات تتناول مسائل تقرير المصير. والمبادرات يمكن أن تتضمن الوفاء بالتعهدات المتفق عليها في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان؛ وإمكانية الوصول سواء بالنسبة للمقررين الخاصين للأمم المتحدة أو الأفرقة العاملة أو الوكالات المتخصصة، ووصول أكثر حرية الى تيمور الشرقية من جانب المجموعات الدولية ومجموعات حقوق الانسان؛ والحوار مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والحكومية الدولية وإجراء تخفيضات في الأفراد العسكريين، وتنفيذ جميع صكوك حقوق الانسان الدولية. وينبغي أن يستمر الحوار الذي ترعاه الأمم المتحدة، لكن أي اقتراح جاد ينبغي أن يتضمن إشراك الشعب التيموري في المفاوضات.

لنعمل معا في حوار مفتوح وشجاع من أجل إقامة آليات لاحترام التقاليد الدينية والثقافية لشعب تيمور الشرقية وحماية حقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بما في ذلك حقه في تقرير المصير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر السيد ماهيدي على إيجازه، الأمر الذي سيمكن الملتمسين الآخرين من الكلام.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد تشارلز شينر (فريق العمل من أجل تيمور الشرقية بالولايات المتحدة) مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد شينر.

السيد شينر (شبكة العمل من أجل تيمور الشرقية بالولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمي تشارلز شينر، وأعمل منسقا لشبكة العمل من أجل تيمور الشرقية بالولايات المتحدة. كما أعمل ممثلا للاتحاد الدولي لصالح تيمور الشرقية لدى الأمم المتحدة، وهي منظمة غير حكومية منتسبة الى إدارة شؤون الإعلام.

اليوم أخاطب اللجنة نيابة عن شبكة العمل من أجل تيمور الشرقية. إننا نشكر اللجنة على اهتمامها بالاستماع الينا، والى سائر المنظمات غير الحكومية والأفراد الموجودين هنا اليوم. على مدى السنة الماضية أبدت بضعة أجهزة في الأمم المتحدة اهتماما متزايدا بالآراء غير الحكومية بشأن الحالة في تيمور الشرقية، وخاصة الاستماع الى أهالي شعب تيمور أنفسهم. وهذا يعد تطورا ايجابيا، ونحن نأمل في أن تساعد وجهات النظر والمعلومات المكتسبة من هذه الاجتماعات الأمم المتحدة على المضي بعملية إنهاء الاستعمار الى خاتمة ناجحة وسريعة.

إن شبكة العمل من أجل تيمور الشرقية أنشئت قبل أكثر من عامين بقليل، في أعقاب عملية القتل الجماعي خارج مقبرة سانتا كروز في ديلي. بيد أن أعمال العسكريين الاندونيسيين في القتل واحتلال تيمور الشرقية مستمرة منذ زهاء عقدين. ونحن بكل إخلاص نحث اللجنة على المساعدة في الضغط على الحكومة الاندونيسية للدخول في مفاوضات جادة - وليس مجرد محادثات مظهرية. وإن خطة السلام ذات المراحل الثلاث التي قدمها المجلس الوطني للمقاومة الموبيرية تعد إطارا

ممتازا لتحريك عملية المناقشات. ونحن نلح على إشراكه وإشراك سائر الممثلين الحقيقيين لشعب تيمور الشرقية في المفاوضات بين اندونيسيا والبرتغال.

نحن ندرك أنه لن يكون من السهل علينا التأثير على جاكرتا. وإن الحظر المفروض مؤخرا على ثلاث مجلات أسبوعية رئيسية في اندونيسيا، مقرونا بموجة القمع ضد الناشطين العماليين وزيادة الاعتقالات والارهاب ضد التيموريين الشرقيين، يدلل على أن حكومة جاكرتا تشعر بالضغط على الصعيدين الدولي والمحلي على السواء. وللأسف، فإنها ترد بقتل الرسول، عن طريق محاولة كبت النقاش وإخفاء الحقائق غير السارة. بيد أن مساحيق التجميل ليست علاجا للسرطان.

في الشهر الماضي تشرفت بحضور مؤتمر آسيا ـ المحيط الهادئ المعني بتيمور الشرقية المعقود في مانيلا. وعلى الرغم من أن اندونيسيا أجبرت حكومة الفلبين على استبعاد بعض قادة تيمور الشرقية ومدافعين مشهورين عن السلام وحقوق الإنسان، فإن أكثر من ٥٠ أجنبيا التقوا مع أكثر من ٢٠٠ فلبيني على مدى خمسة أيام، لمناقشة كيفية تمتع شعب تيمور الشرقية بتقرير المصير وسائر حقوق الانسان.

وقد شهدنا مؤتمرا مفيدا للغاية، وذلك على الرغم من المساعي التي تفتقر الى الحذاقة للجنرالات السابقين في جاكرتا ومانيلا لمنع هذا المؤتمر. وبدلا من أن يكون المؤتمر مجرد مناقشة هادئة لمسألة تيمور الشرقية، على غرار مناقشتنا هنا اليوم، أصبح نبأ يتصدر نشرات الأخبار العالمية وذلك بسبب الأعمال الفاجرة للحكومتين اللتين انتهكتا المعايير المقبولة للسلوك المتحضر. ولا يمكن للمراقب العابر إلا أن يتساءل "ما الذي يحاولون إخفاءه؟".

إن اللجنة الخاصة تعلم ما الذي يحاولون إخفاءه. إن اللجنة، وكذلك هيئات أخرى في الأمم المتحدة، استمعت على مدى ١٢ سنة لشهادات والتماسات من أبناء تيمور الشرقية وغيرهم تشهد على اللاإنسانية الصارخة للإبادة والاحتلال الاندونيسيين. والمقررون الخاصون ومبعوثو الأمين العام ذهبوا الى تيمور الشرقية وقدموا تقارير عن استنتاجاتهم؛ وقد أدلي هذا الأسبوع بأحد هذه الاستنتاجات. ولئن كانت جلسة الاستماع في هذا اليوم ستضيف معلومات أخرى الى رصيد المعلومات، فإننا نرجو أن تفعل أكثر من ذلك.

والعمل هو أهم جزء في اسم شبكة العمل من أجل تيمور الشرقية، ونحن نحث الأمم المتحدة على أن تقوم ببعض العمل، إذ أن الأمم المتحدة وحدها هي التي لديها معايير تحظى باعتراف عالمي ويمكن على أساسها قياس الحقوق السياسية وحقوق الإنسان ـ معايير وافقت الحكومة الاندونيسية قانونيا على الالتزام بها. وقد حان الوقت لإعمال هذه المعايير، ولا ينبغي أن تضطر تيمور الشرقية إلى بدء عقد ثالث تحت الحكم العسكري الاندونيسي.

وخلال السنة الماضية زادت عضوية شبكة العمل من أجل تيمور الشرقية لتضم ما يزيد على ١ ٥٠٠ عضو، ولدينا ١٥ جماعة محلية في جميع أنحاء الولايات المتحدة. ونحن نعمل من أجل تثقيف الأمريكيين لكي يغيروا سياسة الولايات المتحدة، ويغيروا الدور المشين الذي تقوم به حكومة الولايات المتحدة في تسليح ودعم الاحتلال الاندونيسي منذ عام ١٩٧٥.

ومن الإفراط في التفاؤل القول بأن سياسة الولايات المتحدة قد تغير اتجاهها، بل هي بالأحرى في تحرك مستمر. فالبعض في الإدارة الأمريكية وفي الكونغرس يدافعون عن حالة الأمر الواقع ويرفضون أن يقولوا أي شيء قد تجده اندونيسيا مزعجا. وهم يخشون أن تتأثر أرباح الشركات الأمريكية الآتية من التجارة والتعدين ومبيعات الأسلحة في اندونيسيا.

غير أن هناك عددا متزايدا من الناس يرون رأيا مخالفا. فهم يعلمون أن انتهاكات حقوق الإنسان واستمرار إنكار حق تقرير المصير على تيمور الشرقية هي أمور صارخة إلى حد أن من غير الإنساني ترك الأمور تسير سيرها المعتاد. وأود أن أشير إلى عدة أحداث وقعت منذ دورة العام الماضي توضح هذه النقطة.

منذ عام ١٩٩٢، حظر الكونغرس الأمريكي جميع المعونات العسكرية من الولايات المتحدة لاندونيسيا، وكان ذلك في شكل إيفاد جنود اندونيسيين إلى الولايات المتحدة للتدريب. وعلى الرغم من أن وزارة الخارجية الأمريكية حاولت التحايل على هذا الحظر بجعل اندونيسيا تدفع تكاليف التدريب، فإن مجلس النواب أصدر تشريعا في أيار/مايو الماضي يسد هذه الثغرة، والمشروع معروض الآن على مجلس شيوخ الولايات المتحدة.

وفي تموز/يوليه الماضي، رفضت وزارة خارجية الولايات المتحدة السماح بإعادة بيع أربع مقاتلات أمريكية الصنع من طراز ف - ٥ ي من الأردن إلى اندونيسيا، وذلك استجابة للضغط الشعبي وضغط الكونغرس بخصوص تيمور الشرقية. وعندما اجتمع الرئيسان كلينتون وسوهارتو في طوكيو في تموز/يوليه الماضي ناقشا مسألة تيمور الشرقية كما ناقشا حقوق الإنسان في اندونيسيا.

وفي الخريف الماضي، اعتمدت لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس شيوخ الولايات المتحدة بالإجماع التعديل المقدم من السناتور فاينغولد، الذي يربط مبيعات الأسلحة إلى اندونيسيا بمسائل حقوق الإنسان في تيمور الشرقية. وعلى الرغم من أن القانون الذي يتضمن ذلك التعديل لم يصل قط إلى مرحلة المناقشة من جانب كامل مجلس الشيوخ، فهذه هي المرة الأولى التي يربط فيها الكونغرس بين مبيعات الأسلحة وحقوق الإنسان في بلد بعينه.

وخلال الشتاء أجرت إدارة الرئيس كلينتون استعراضا مستفيضا للسياسة على مستوى جميع الهيئات وقررت رفض الترخيص لصادرات الولايات المتحدة من الأسلحة الخفيفة إلى اندونيسيا. وترى واشنطن أن هذه الأسلحة هي التي استخدمت لقتل الناس في تيمور الشرقية.

ومنذ اسبوعين فقط، أقرت لجنة الاعتمادات التابعة لمجلس الشيوخ تشريعا يقضي بأن يحظر في تيمور الشرقية استعمال جميع الأسلحة الفتاكة التي تشتريها الحكومة الاندونيسية من حكومة الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن هذا التشريع لم يعتمد في مجلس الشيوخ فإنه يمثل زيادة في استعداد الكونغرس لمواجهة اندونيسيا علنا. وسيكون هناك مزيد من النشاط في مجلس الشيوخ هذا الاسبوع أو الاسبوع القادم.

وثمة تشريعات أخرى أقرتها لجان الكونغرس ستتصدى لدعم الولايات المتحدة للقروض المتعددة الأطراف والمعونة المقدمة لغير الأغراض الإنسانية للبلدان ذات التدخل العسكري المفرط في اقتصاداتها أو البلدان التي تقدم إفادات كاذبة عن إنفاقها العسكري. وقد ذكر أن اندونيسيا مثال رئيسي يوضح هذه المشاكل.

وتعطي الحكومة الاندونيسية أولوية عالية لمحاولة جعل حكومة الولايات المتحدة تتغاضى عن ممارساتها القمعية. وفي نيسان/ابريل الماضي، استضافت جمعية آسيا مؤتمرا عن علاقة الولايات المتحدة باندونيسيا أسهمت في تكاليفه المصالح التعدينية والمصرفية الكبرى وحضره وزير الخارجية علي العطاس وما يزيد على ٣٠ زائرا من اندونيسيا وجميع موظفي السلك الدبلوماسي الاندونيسي في الولايات المتحدة. وكانت تلك بداية حملة متصلة من أجل تحسين صورة اندونيسيا في أعين الشعب الأمريكي.

ومعظم الذين حضروا المؤتمر رأوا، على ما يبدو، أن المشكلة تتعلق بالصورة الخارجية وليس بالجوهر. ولم يكن أي منهم على ما يبدو قادرا على أن يتفهم أن من الخطأ قتل الناس أو حرمانهم من حقوقهم السياسية والإنسانية الأساسية، حتى لو لم يكن لذلك تأثير على جوهر الأمر.

وأود أن أختتم كلمتي باقتباس ما قاله زعيم سياسي أمريكي خدم طويلا في حكومته وانشغل طويلا بمسألة تيمور الشرقية. إن دانيال باتريك موينيهان عضو في مجلس الشيوخ من نيويورك ولكنه كان سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦. وقد تباهى في كتاب ألفه أنه بعد غزو اندونيسيا لتيمور الشرقية:

> "أرادت الولايات المتحدة أن تسير الأمور مثلما سارت، وأخذت تعمل على تحقيق ذلك. وتمنت وزارة الخارجية الأمريكية أن يثبت انعدام فعالية الأمم المتحدة تماما في أي تدابير تتخذها. وأسندت إلي هذه المهمة فاضطلعت بها بقدر لا بأس به من النجاح".

وقد تغير رأي السيناتور موينيهان منذ ذلك الحين. ففي آذار/مارس الماضي كتب إلى أبناء دائرته قائلا:

> "إنني أشاطركم قلقكم بسبب انتهاك ميثاق الأمم المتحدة الذي طال به العهد وبسبب الاعتداءات على حقوق الإنسان التي ما زالت القوات الاندونيسية تقترفها؛ وحتى اندونيسيا ذاتها تقر بأن شعب تيمور الشرقية له الحق في تقرير المصير، ومع ذلك فإنها ترفض السماح له بممارسة هذا الحق. وتستمر أعمال القتل، مثلما ذبحت القوات الاندونيسية المشاركين في مسيرة سلمية في مقابر سانتا كروز بالقرب من

"ديلي" في عام ١٩٩١.

"... وقد آن الأوان منذ زمن طويل لأن تنتهج الولايات المتحدة نهجا أكثر حزما مع الحكومة الاندونيسية".

وآمل أن تصغي حكومتي لكلمات السفير السابق موينيهان وأن يحذو حذوه الآخرون الذين كانت لهم يد في الأمر منذ ١٩٧٥ وبخاصة في اندونيسيا.

إن الحالة في تيمور الشرقية - مثلما نسمى بذلاقة لسان عقدين من الغزو والاحتلال وإبادة الأجناس والقتل والاغتصاب والتعذيب والإرهاب - لن تحل إلا إذا تراجع الساسة والدبلوماسيون عن مواقفهم المتشددة واعتبروا حقوق الإنسان الثابتة والقانون الدولي أكثر من مجرد مشكلة يمكن شرحها ثم نسيانها.

وقد فعل السفير موينيهان ذلك، وأملنا أن يفعل وزير الخارجية العطاس والرئيس سوهارتو الشيء نفسه بالمثل. وهذه النخبة والأمم المتحدة كلها تتحمل مسؤولية رئيسية عن تشجيع عملية تغيير موقف جاكارتا كيما يتسنى لشعب تيمور الشرقية أن يقرر في نهاية الأمر مصيره في سلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر السيد شاينر على المعلومات التي زود اللجنة بها.

ترك الملتمس المقعد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي هو السيد خوسيه ماريا البوكيركي ممثل جماعة (أجير بور تيمور).

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد خوسيه ماريا البوكيركي "العمل من أجل تيمور" مقعدا إلى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة للسيد البوكيركي.

السيد البوكيركي (العمل من أجل تيمور) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمي خوسيه ماريا البوكيركي، وقد حضرت هنا بالنيابة عن جماعة "العمل من أجل تيمور". وجماعة "العمل من أجل تيمور" التي أسست في عام ١٩٩٠، هي منظمة فرنسية هدفها الدفاع عن حق شعب تيمور في تقرير المصير. وقد قدمنا التماسات إلى اللجنة في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٣.

ولم يكن العلم بمسألة تيمور الشرقية أمرا شائعا في فرنسا. وعلى هذا فقد كانت الأولوية لدينا في البداية إيقاظ الرأي العام ووسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية والشخصيات البارزة في فرنسا وإعلامهم بانتظام بتطور الأحداث.

ومن البداية، كانت أنشطتنا تجد صدى لها أساسا في الطائفة البرتغالية في فرنسا، وهي أكبر مجموعة من البرتغاليين المغتربين في العالم. غير أنه كانت هناك منظمات أخرى تولي اهتماما متزايدا لهذه المسألة، وفي هذا العام يمكنني إعلام اللجنة بمبادرة تجمع تحت لوائها ١٢ منظمة فرنسية غير حكومية، وهي حملة "الشهور الأربعة من أجل تيمور الشرقية".

إن هذه الحملة، عندما بدأت في آذار/مارس ١٩٩٤ كانت تستهدف تسليط الأضواء على تيمور الشرقية قبل اجتماع الفريق الاستشاري المعني باندونيسيا، الذي عُقد في باريس في الأسبوع الماضي. والمنظمات المشاركة بالإضافة إلى منظمتنا، هي Peuples Solidaires، وهي منظمة تضامن مع شعوب الجنوب؛ France Liberté والمؤسسة دانييل ميتران؛ و Fédération Internationale des Drotis de l'Homme و CIMADE، وهي منظمة تضامن دولي؛ و Justice et Paix؛ و Réseau d'information Tiers - monde، و CRID، وهي تجمع يضم ٣٥ منظمة تنمية وتضامن غير حكومية، و Coordination des collectivités Portugaises de France؛ و Syndicat National de l'enseignment Secondaire؛ و Féderation Syndicale unitaire؛ و Confédération Generale du travail.

واسمحوا لي بأن أعلق على مفهوم هذه الحملة. لقد تقررت التوجهات العامة، لكن كل منظمة تقرر أسلوب عملها على أساس حساسياتها وإمكانياتها المادية. وعلى الأقل، أصدرت كل منظمة في النشرة الخاصة بها مقالا عن تيمور الشرقية، وطلب بعضها من أعضائها العمل بحماس لتنوير الرأي العام، والبعض الآخر حث على جمع الأموال للطلاب التيموريين في اندونيسيا، وثمة منظمات أخرى دأبت على مساءلة السفارة الاندونيسية أو التدخل من خلال المؤتمرات الصحفية.

ولكن الحملة بحد ذاتها شكلت أيضا عملا إعلاميا بتوفير الوثائق لكل فرد يطلبها وبإصدار نشرة للحملة أرسلت إلى العناصر النشيطة في أوساط الرأي العام مثل المنظمات غير الحكومية، والنقابات، والمناضلين، وعدد من الصحفيين، وأعضاء جمعية الصداقة الفرنسية - الاندونيسية وجمعية فرنسا/جنوب شرقي آسيا للصداقة في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ على التوالي. ويطوف فرنسا الآن معرضان للصور والمقالات. وأخيرا، وجهت الحملة رسائل إلى مؤتمر الإنفيد INFID، والسفارة الاندونيسية، ووزارة خارجية فرنسا، وغيرها.

ورغم أن الحملة لم تحظ إلا بتغطية صحفية متواضعة، فقد تلقت دعما واسع النطاق فيما بين المنظمات الأخرى وفي الميدان. ومن بينها Reporters sans Frontières و Fédération de l'Education nationale، وثماني جمعيات تُعنى بمساعدة ودعم شعب التبت وال Tribal Act و ICRA International. وقد نوهت بالحملة مجموعات ثورية عديدة ووسائط الإعلام، مما أدى إلى ورود طلبات عديدة من أفراد يسعون للعمل محليا. وقد جرت أنشطة إعلامية في أكثر من ٢٠ مدينة فرنسية مثل ايكس - بروفنس وارغنتويل وكين وغرينوب ولومانز وليل وليون ونانتر وباريس.

وبالإضافة إلى زيادة وعي المجتمع المدني، كان من أعظم نجاحات الحملة قدرتها على البدء في زيادة وعي البرلمانيين الفرنسيين. فلأول مرة، منذ عام ١٩٨٦، قدم شيخ من حزب الأغلبية الحاكمة سؤالا مكتوبا لوزير الخارجية بشأن "القمع العنيف الذي تقوم به اندونيسيا في أراضي تيمور الشرقية المحتلة"، وهو يتساءل "ما الخطوات التي تتخذها فرنسا لضمان حماية الأفراد واحترام القانون الدولي في هذا الإقليم". وطلب برلمانيون آخرون من الحملة أن تقدم لهم المشورة بشأن الاعتبارات التي يرونها للمسألة. وهذا العمل الذي حفز البرلمانيين الوطنيين الذين لم يتحركوا قبل ذلك، يبشر بالخير للمستقبل.

أخيرا، لن يكون هذا الاستعراض كاملا إذا لم ننوه بمجموعات أخرى لا تشارك في الحملة ولكنها تقوم بأعمال تتوازى معها من أجل صالح تيمور الشرقية. وهي تضم منظمة العفو الدولية والعمل المسيحي من أجل نبذ التعذيب.

هذه القفزة النوعية والكمية في التضامن مع الشعب التيموري في فرنسا لا تجري في عزلة. لقد شهدنا أثناء الثلاث سنوات الأخيرة اتجاها عالميا لا نزاع فيه نحو زيادة الوعي والالتزام - وغالبا في الأوساط الثورية، وأحيانا بين وسائط الإعلام، ولكن لا يزال حتى الآن نادر الوجود فيما بين الحكومات. وإن هذا التطور يبعث فينا الأمل، الذي كان مجرد خيال منذ سنوات قليلة، بأن الشعب التيموري سيتمكن أخيرا من ممارسة حقه في تقرير المصير في المستقبل القريب. ولكن الشعور بالتقدم هذا لا ينبغي أن يغطي على بؤر التوتر الدولية القائمة، وعدم توفر حسن النية من جانب الدولة المحتلة وعدم وجود أي تحسن في حالة حقوق الإنسان في الإقليم.

ولن نعلق على النقطتين الأخيرتين تسليما منا بأن اللجنة ستبلغ بشأنهما دون شك من جانب الملتمسين. وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، ينبغي أن نشجب في هذا المحفل سوء نية الحكومة الفرنسية وعدم رغبتها في التحرك. ولكننا نسلم بأن فرنسا لم تعترف بضم تيمور الشرقية إلى اندونيسيا، كما ذكرت الحكومات الفرنسية المتعاقبة في مناسبات عديدة. وبالمثل، لم تعد الدبلوماسية الفرنسية تدعي الجهل بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وبدأت تسلم بخطورة الحالة. وأخيرا، أعرب وزير خارجية شاب في حكومة سابقة ورئيس الجمهورية عن قلقهما إلى السلطات الاندونيسية، وصوتت فرنسا - بتردد - مؤيدة قرار ١٩٩٣ للجنة حقوق الإنسان بشأن تيمور الشرقية.

ولكن بلدنا لا يمارس أي ضغط على اندونيسيا لإنهاء انتهاكاتها لحقوق الإنسان، ناهيك عن ضمان التزامها بالقانون الدولي. والأسوأ من ذلك، أن وزير الخارجية يعتبر أنه ليست هناك عجالة للربط بين معونتها الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان، رغم أن الربط أقره مجلس وزراء خارجية بلدان المجموعة الأوروبية، في إعلان يرجع تاريخه إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١.

ويرجع هذا الرفض للقيام بأي عمل ملموس بطبيعة الحال إلى المصالح الاقتصادية لبلدنا. ووفقا للمصادر الدبلوماسية الفرنسية، كانت ٩٨ في المائة من المعونة الإنمائية الفرنسية في عام ١٩٩٢ بمثابة مساعدة مقنعة للاستثمارات الوطنية في البلد من خلال شركات، الكاتل، وألسثوم، ودوميز. لكن فرنسا تشكل أيضا أحد المصادر الرئيسية لإمداد اندونيسيا بالأسلحة والمعدات العسكرية، لا سيما الطائرات العمودية من طراز بوما، التي تُصنع هناك بموجب ترخيص. وفي الفترة الأخيرة جدا بيع ٢٠

مدفعا من طراز LG عيار ١٠٥ مم إلى اندونيسيا من جانب غيات GIAT بمبلغ إجمالي قدره ١٧ مليون دولار أمريكي. ولفرنسا أيضا تواجد قوي في اندونيسيا في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية، التي زود الجيش الاندونيسي بجزء منها.

ليس لاندونيسيا أعداء حقيقيون أو محتملون معروفون. ولهذا فإن الأسلحة المباعة لهذا البلد لا يمكن أن تستخدم إلا لأغراض القمع أو مقاومة التمرد أو لأعمال هجومية، وعلى سبيل المثال، في تيمور الشرقية. وإننا نعرف، بفضل التحقيقات المفصلة التي أجراها الصحفي البريطاني جون بيلجر، إن المعونة الإنمائية التي تقدمها المملكة المتحدة تسير جنبا إلى جنب مع إمدادات الأسلحة - طائرات هوك. بعد معرفة هذا، هل يستطيع أحد أن يضمن أن نفس الشيء ليس صحيحا بالنسبة لفرنسا؟

في الختام، لا يسعنا إلا أن نكرر الاقتراحات المقدمة لهذه اللجنة في السنة الماضية: بأن تقدم اللجنة، بقدر الإمكان، المعلومات إلى الرأي العام بشأن الأعمال التي تقوم بها من أجل تمتع شعب تيمور الشرقية بحقه في تقرير المصير؛ وأن تستبعد اللجنة اندونيسيا من أية عملية اتخاذ قرار تتصل بتيمور الشرقية، تطبيقا للمبدأ القانوني الذي يقضي بأنه لا يمكن أن يكون أي فرد قاضيا في محاكمته هو؛ وأن توصي اللجنة الأمين العام بأن يبذل قصارى جهده لإطلاق سراح زنانا غوسماو كرمز لحركة المقاومة التيمورية، بينما لا تهمل في نفس الوقت التدخل من أجل إطلاق سراح السجناء السياسيين الآخرين؛ وأخيرا أن توصي اللجنة بأن يقوم الأمين العام بنشر تقريري السيد اموس واكو.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ريتشارد كوش (الائتلاف البريطاني من أجل تيمور الشرقية) مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة للسيد كوتش.

السيد كوتش (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ وقوع مذبحة سانتا كروز في عام ١٩٩١، أعادت مسألة تيمور الشرقية ترسيخ نفسها من جديد على جدول الأعمال الدولي، وقد تجلت هذه الحقيقة في مبادرات دبلوماسية جديدة. مع ذلك، من المحزن أن نلاحظ أن الدول المانحة التي تتألف منها المجموعة الاستشارية المعنية باندونيسيا قررت مرة أخرى في باريس يوم الجمعة ٨ تموز/يوليه، أن تزيد معونة اندونيسيا للسنة القادمة إلى رقم قياسي قدره ٥,٢ بليون دولار أمريكي. وهذا بلا شك أوضح دليل على المعايير المزدوجة التي تطبقها الأمم الغربية التي تعرب عن أملها في أن يتحسن سجل اندونيسيا لحقوق الانسان، بينما لا تفعل شيئا للضغط على جاكرتا عمليا لكي تغير طرقها.

أما سجل الحكومة البريطانية في هذا الشأن فهو مشين بشكل خاص. فبعد عرض فيلم جون بيلجر الوثائقي "موت أمة: التآمر على تيمور"، حدث تصعيد مفاجئ في التغطية الصحفية والقلق العام بشأن تيمور الشرقية، إلا أن وزارة الخارجية والكمنولث البريطانية لم تحرك ساكنا في مواجهة الرأي العام، واستمرت في إعطاء اجابات متكررة محفوظة على أسئلة أعضاء الوفد البرلماني والرأي العام على حد سواء، بل إنها فضلت أن تروج لأكاذيب اندونيسية مثل تفنيد أدلة عن مذبحة ثانية وقعت يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في المستشفى العسكري "ويرا هوسادا"، عن لسان "أحد قساوسة تيمور الشرقية البارزين"، وهو القس ماركوس واناندي المعين من طرف اندونيسيا "لمساعدة" الأسقف بيلو. إن أحد أشقاء واناندي شريك ابنة الرئيس سوهارتو في مشروع تجاري "لتنمية السياحة" في تيمور الشرقية؛ والشقيق الثاني، يوسف واناندي، كان عميلا لـ "باكين" وكان دوره في "اوبيراسي كومودو" - خطة ادماج تيمور الشرقية - حشد التأييد الدبلوماسي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وقد أكد الأسقف بيلو منذ البداية أن المذبحة الثانية حدثت فعلا.

وعلى الرغم من أن وزارة الخارجية والكمنولث تعبر دائما لعامة البريطانيين عن "امتنانها لهم على اهتمامهم"، ترى أنهم على ما يبدو "يرتكبون خطأ بالخلط بين تاريخ الماضي وحقائق اليوم" وأنهم "مخطئون بقولهم إن تيمور الشرقية تحدث بها انتهاكات مستمرة وواسعة النطاق لحقوق الانسان". ووزارة الخارجية والكمنولث "تشجع اندونيسيا على الوفاء بالتزاماتها تجاه حقوق الانسان". والأدلة كثيرة على ما هو عكس ذلك. ففي حزيران/يونيه الماضي أثار مسؤولو وزارة الخارجية والكمنولث الانطباع بأن الحكومة تضغط من أجل وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية الى السجناء السياسيين. ويؤكد عكس ذلك تلكس من السفارة البريطانية في جاكرتا عن "الوصول المقيد" - مفاده أن الضغط الخارجي لن يكون له أثر يذكر.

ووصفت مذكرة داخلية الرسائل الواردة ردا على أسئلة بشأن الموضوع بأنها "محاولة للتعويق".

لقد كرست وزارة الخارجية والكمنولث جل طاقاتها للدفاع عن "سياستها الواضحة ازاء مبيعات الأسلحة لاندونيسيا"، وبالذات فيما يتعلق ببيع مقاتلات نفاثة من طراز "هـــوك" قيمتها ٥٠٠ مليون جنيه استرليني، وهو ما تأكد أخيرا في حزيران/يونيه الماضي بعد انكاره لشهور. هذه السياسة تقوم على حق الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة: "وهذا حق ندعيه لأنفسنا وسيكون من قبيل التناقض والتمييز أن ننكره على الآخرين".

وواقع الأمر أن الحكومة البريطانية تنكر هذا الحق على البوسنة. ولا يوجد أي تهديد يمكن تصوره لاندونيسيا من أي من جيرانها. إن الدولة التوسعية في المنطقة هي اندونيسيا. ففي أوائل الستينات كانت سياسة جاكرتا (كونفرونتاسي) تشكل خطرا حقيقيا على سيادة ماليزيا؛ وفي ١٩٦٣ احتلت اندونيسيا بابوا الغربية، وفي ١٩٧٥ قامت - طبعا - بغزو تيمور الشرقية. وإمداد اندونيسيا بالأسلحة يشعل سباق التسلح الاقليمي، بغض النظر عن الاعتبارات الأدبية والقانونية. "والسياسة الواضحة" لوزارة الخارجية والكمنولث تقوض أيضا مبادرات مثل مبادرة حكومة الولايات المتحدة بمنع شراء المقاتلات النفاثة "F-5E" من الأردن. فقد قال جنرالات اندونيسيا بكل بساطة أنهم سيشترونها من بريطانيا أو فرنسا، وكانوا قد قرروا أصلا استبعاد شرائها من روسيا.

هذا علاوة على أن وزارة الخارجية والكمنولث البريطانية لديها ترسانة كاملة من التبريرات الثانوية لتلك المبيعات. فهي تقول إنها حصلت على تأكيدات بأن مقاتلات "هـــوك" لن تستخدم ضد المدنيين. وفي عام ١٩٨٤ قالت إنها "لا تسعى عادة للحصول على تأكيدات لا تنطوي على ضمان موثوق به بشأن الاستخدامات التي سيستعمل فيها العتاد فيما بعد".

والناطق الرسمي باسم وزارة الشؤون الخارجية في حكومة الظل كتب لوزير الخارجية دوغلاس هيرد في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ مستفسرا عن كنه تلك التأكيدات، ولم يتلق ردا حتى الآن.

تقول وزارة الخارجية والكمنولث إن "الحكومة لن تسمح بتصدير أية معدات دفاعية يحتمل استخدامها في القمع الداخلي". مع ذلك، تعترف وزارات أخرى بأن اختيار مواقع المعدات أمر يخص البلد المشتري، وأنه بمجرد وصولها إلى وجهتها لا يصبح من العمل رصد استعمالها. وتقول وزارة الخارجية والكمنولث أن مقاتلات "هوك" الموجودة لدى اندونيسيا وتلك التي تشتريها الآن مخصصة للتدريب. وهذا يتناقض مع تصريح رئيس الأركان، المارشال سوكاردي، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ بأن مقاتلات "هوك" التي سلمت في مطلع الثمانينات كانت تخدم في السلاح الجوي الجديد "لأغراض التدريب المتقدم والقتال التكتيكي". وعلى نفس المنوال ذكر وزير البحث والتكنولوجيا باندونيسيا، الدكتور حبيبي، يوم ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤، إن مقاتلات هوك الجديدة "لن تستخدم لتدريب الطيارين فحسب، بل أيضا في الهجوم الأرضي". وتأكيدات وزارة الخارجية والكمنولث باستحالة تحويل النموذج التدريبي لطائرات "هوك" إلى نموذج كامل للهجوم الأرضي تدحضها بشكل صارخ الاعلانات الدعائية لترويج الصناعة الفضائية البريطانية.

هذه حقا أمثلة كثيرة أخرى على "التعويق". إن قلق الائتلاف البريطاني المناصر لتيمور الشرقية لا يتعلق باستخدام معين لأية قطعة بمفردها، بل يتعلق "بختم التصديق" الذي تعطيه حكومتنا للقوات المسلحة الاندونيسية (ابري). إن الحكومة البريطانية، رغم دور "ابري" في عملية الابادة الجماعية التي يتعرض لها شعب تيمور الشرقية تقول عمليا إن هذه القوات على مستوى المسؤولية وأهل للثقة. وهي تستبعد شهادة شهود العيان من أبناء تيمور الشرقية عن استخدام المقاتلات "هوك" في حملات القصف التي كانت تشن على شرق الجزيرة في منتصف الثمانينات، لأن الأدلة "ليست قاطعة"، بينما تقبل دعاية اندونيسيا على علاتها.

> "أظن أن الأجدر بمن يطلقون تلك الادعاءات أن يحسنوا حبكها قليلا. لقد قلنا إننا على استعداد للنظر في أدلة ملموسة تثبت أن مقاتلات "هوك" تستخدم في أغراض قمعية بتيمور الشرقية، لكن أحدا لم يتقدم بمثل هذه الأدلة."

هذا ما يقوله الوزير الشاب اليستير غودلاند بوزارة الخارجية والكمنولث. ولكن الوزارة لن تعطي أي تأكيد قاطع بأن مقاتلات "هوك" لم تستخدم في تيمور الشرقية.

ويدعي السيد غودلاند أيضا أن اندونيسيا تخفض من مستويات قواتها إلى متوسط القوة المناسبة لمقاطعة

صغيرة - وهو ادعاء يبدو أن اندونيسيا تطلقه كل سنة. ولكن ذلك لا يتفق مع تقارير الملحق العسكري البريطاني الذي زار تيمور الشرقية في تشرين الثاني/نوفمبر، والذي تكشف "أدلته الملموسة" عن جانب يختلف تماما عن الجانب الذي يراه أفراد الشعب. والتقرير عنوانه "سري - - وليس، أكرر ليس، مباحا لاستخدام الصحافة".

سأل الملحق العسكري القائد المحلي في ديلي، العقيد لوميتانغ، من قوة الجيش الاندونيسي في تيمور الشرقية، واعترف القائد في آخر الأمر بوجود ١٠ كتائب يجري تناوبها كل تسعة شهور. ولم يقدم جدولا زمنيا للانسحاب، ولكنه أعرب عن أمله في أن يكون كل شيء تحت السيطرة في ١٩٩٥ مع ترك "كتائب محلية" فقط. وعن مقابلته مع نائب حاكم تيمور الشرقية قال الملحق العسكري:

"كان الانطباع الأخير وجود بيروقراطية محلية ضيقة الأفق تكرس معظم جهودها لاصدار الاحصاءات لا لادارة المقاطعة".

وإلى جانب مسؤولين من سفارات أخرى، أصر الملحق العسكري البريطاني على زيارة مقبلة سانتا كروز:

"[كنا] حريصين على أن نحكم بأنفسنا ما إذا كان السبب في إطلاق الرصاص الذي حدث قبل سنتين هو أن المنطقة كانت محظورة وليس بها مخارج يمكن عن طريقها تفريق المتظاهرين. ولاحظ [نا] وجود ما لا يقل عن أربعة مخارج، وأن أسوار المقبرة لم تكن عالية ... والأبنية والطرقات بهذا الشكل كان ينبغي أن تسمح لقوات مدربة تدريبا حسنا بأن تفرق أية مظاهرة بأقل ما يمكن من إراقة الدماء".

إن تسامح بريطانيا الدبلوماسي تجاه اندونيسيا فيما يتعلق بتيمور الشرقية يرجع تاريخه إلى أيام الغزو والأحداث المحيطة به. ففي تموز/يوليه ١٩٧٥، اقترح السفير البريطاني في جاكرتا أن تظل لندن بعيدا عن الأضواء، وأن "تتحاشى الانحياز ضد الحكومة" لأنه:

"من مصلحة بريطانيا أن تستوعب اندونيسيا الاقليم بسرعة وبعيدا عن الأنظار قدر الامكان". وبحلول عام ١٩٨٥ كانت اندونيسيا قد أصبحت أكبر المستفيدين من المعونة البريطانية خارج الكمنولث. ومنذ عام ١٩٩١ أخذت الأنشطة الدبلوماسية تتعزز بشكل مثير مع تعدد الزيارات الوزارية والبعثات التجارية، كانت المعونة، التي تقدم أساسا في شكل مشاريع توفير المعونة والتجارة، تتدفق بسخاء على جاكرتا. وفي ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤، أعلن اليستير غودلاند عن "قرض بدون ضمان اضافي" بمبلغ ٨٠ مليون جنيه استرليني، يخصص جزء كبير منه لتغطية نفقات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وليس من قبيل المصادفة أن تكون الشركات المقدمة لهذه "المعونة" هي نفس الشركات التي تمد الجيش الاندونيسي بوسائل الاتصال والرادار والمعدات الالكترونية، جاء ذلك بعد "قرض بدون ضمان اضافي" بمبلغ ٦٥ مليون جنيه استرليني، كان قد وافق عليه دوغلاس هيرد في العام الماضي لإنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية في كاليمانتان التي توجد فيها مصالح كبيرة لشركات التعدين البريطانية. وهذه الاتفاقات ليست مرتبطة فحسب بالتجارة البريطانية، بل انها أيضا موجهة بشكل نمطي نحو مشروعات تنمية البنية الأساسية التي تبدأ من القمة، والتي تخدم مشروعات الاستثمار البريطانية واسعة النطاق، بدلا من أن تشجع التنمية بواسطة المحليين.

وهذه "المشروطية" بعيدة كل البعد عن المشروطية التي كان دوغلاس هيرد يعتنقها في ١٩٩٠ و ١٩٩١:

"ينبغي تشجيع البلدان المتجهة نحو التعددية وتحمل المسؤولية أمام الشعب واحترام حكم القانون وحقوق الانسان ومبادئ السوق، أما البلدان المتمادية في السياسات القمعية أو الادارة الفاسدة ... فينبغي ألا تتوقع منا أن ندعم حماقاتها بموارد المعونة الشحيحة التي يمكن استخدامها على وجه أفضل في أماكن أخرى".

وبحلول عام ١٩٩١، تبلورت هذه الفكرة في ثلاثة مبادئ للحكم الجيد اقترح دوغلاس هيرد ضرورة تطبيقها على ميزانية المجموعة الأوروبية: أولا، احترام حقوق الانسان وحكم القانون؛ وثانيا، اتباع سياسات اقتصادية واجتماعية صحيحة؛ وثالثا كفاءة المؤسسات الحكومية وتحملها المسؤولية.

حتى في ذلك الوقت رأت وكالات المعونة أن البلدان الصغيرة وغير الهامة ستحاسب لتصبح عبرة لغيرها بينما الدول الأكبر، مثل اندونيسيا، سيستمر التغاضي عن انتهاكاتها. وقد ثبتت صحة توقعاتها. إن مشروطية المساعدة جرى التخلي عنها منذ ذلك الوقت، وكان ذلك

من حسن حظ اندونيسيا، لأنها لن تجتاز الاختبار وفقا لأي من المبادئ المذكورة آنفا.

لقد قالت الحكومة الاندونيسية إنها تريد الحوار، لكنها سجنت زانانا غوسماو، وكذبت بشأن طلبه المفترض للعفو، وهي تحاول زرع الشقاق في صفوف المقاومة التيمورية في الخارج، وتحاكم الاندونيسيين الذين يجرأون على قول الحقيقة بشأن تيمور الشرقية، وترتكب مع هذا المزيد من انتهاكات حقوق الانسان وهي تواصل احتلالها الإبادي انتهاكا لثمانية من قرارات الجمعية العامة ولقرارين من قرارات مجلس الأمن.

أخيرا، يقترح التآلف البريطاني أن يسأل أعضاء الوفد الاندونيسي أنفسهم ماذا تخافه اندونيسيا من تيمور شرقية مستقلة. إن بيان مجلس الأساقفة الاندونيسيين يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، وكان جورج اديجوندرو أحد واضعيه، لا يزال لكلماته رنين غير عادي اليوم:

"إذا كان الناس يعتقدون أن استقلال تيمور البرتغالية من شأنه أن يمثل تهديدا لوجود جمهورية اندونيسيا، من الواضح إذن أن هناك شيئا خطأ في جمهوريتنا".

ترك الملتمس المقعد المخصص له.

بدعوة من الرئيس شغل السيد بدرو بنتو لييتي (المنبر الدولي للقانونيين من أجل تيمور الشرقية) مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد بدرو بنتو لييتي.

السيد لييتي (المنبر الدولي للقانونيين من أجل تيمور الشرقية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود المنبر الدولي للقانونيين من أجل تيمور الشرقية أن يعرب لهذه اللجنة عن قلقه بشأن الحالة الحرجة للغاية في تيمور الشرقية. لأكثر من ثمانية عشر عاما وحكومة اندونيسيا تنكر على أبناء تيمور الشرقية حقهم في تقرير المصير. والآن من الواضح أن جاكارتا تخسر حربها الشائنة. وكما هو الحال في العديد من الأنظمة الاستعمارية، فإن جنرالات جاكارتا يدركون هزيمتهم ويكثفون قمعهم في الاقليم المحتل. ونحن نحث الأمم المتحدة على التدخل بشكل نشط لوقف ذلك القمع.

لقد ذكرت أن حكومة اندونيسيا تخسر الحرب، على الرغم من الفرق الكبير في القوات المسلحة. إن اندونيسيا، بعد العديد من الوعود، لم تسحب قواتها من الاقليم وتحتفظ بجيش محتل يزيد قوامه على ٠٠٠ ١٠ فرد. ومن ناحية أخرى، فإن المقاومة المسلحة التيمورية ليس لديها أكثر من ٠٠٠ ١ مقاتل. والحقيقة أن السلطات العسكرية الاندونيسية لم تتمكن خلال هذه السنوات الثمانية عشرة من قمع المقاومة التيمورية. وهذا في حد ذاته بالفعل هزيمة.

لكن النظام الاندونيسي يخسر الحرب على جبهات عديدة أخرى. لقد خططت جاكرتا لكسب قلوب وعقول الأجيال الجديدة من التيموريين، الذين لم يشهدوا الغزو والمذابح التي تلت ذلك والتي استمرت حتى نهاية السبعينيات. وقد ثبت أن هذا خطأ. إن مذبحة سانتا كروز تبين أن شباب تيمور الشرقية راغب في القتال من أجل الحرية. إنهم يرفضون أن يكونوا اندونيسيين، بما في ذلك القلة التي تعلمت في جاكرتا. إن الاستعماريين الجاويين لم يتعلموا من دروس هو شي منه، أو اميلكار كابرال أو أغوستينو نيتو. ولكن الشباب التيموري تعلم، ولهذا فإنه سيقود بلده إلى الاستقلال.

لقد أدركت الادارة الاندونيسية فشلها، وبالتالي زادت القمع ضد الشباب والطلاب. وفي الشهور الأخيرة، حدثت أعمال قتل واحتجاز ومحاكمات في تيمور الشرقية وفي اندونيسيا. قبل شهرين قتلت السلطات العسكرية في مركز ييلو ولدا صغيرا غير مسلح اسمه مارسلو بإطلاق نيران البنادق الآلية عليه. وبعد أن مثلت بجثته ألقت بها في نهر. وفي أوائل شهر أيار/مايو، ألقي القبض على ١١ شخصا لتظاهرهم في ديل أمام صحفيين أجانب. وحكم على ثلاثة منهم على الأقل بالسجن عشرين شهرا لكل منهم بتهمة "التآمر والقيام بأعمال عدوان وكراهية ضد الحكومة الاندونيسية".

وفي شهر حزيران/يونيه حكم على اثنين من الشبان التيموريين بالسجن ثلاث سنوات لرفعهم علم الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية. وفي شهر أيار/مايو كان قد ألقي القبض على اثنين آخرين من أبناء تيمور الشرقية هما أنطونيو سوارس أروجو

وخوسيه أنطونيو نيفيس، في مالانغ في جاوة الشرقية. إن خوسيه أنطونيو واحد من زعماء "رينتيل" حركة مقاومة طلاب موبير. لقد خاطب تليفونيا أو بالفاكس أمانة المنبر الدولي للقانونيين من أجل تيمور الشرقية عدة مرات ليستنكر احتجاز وتعذيب التيموريين. ولا أزال أذكر صوته الهادئ الشجاع وهو يستنكر جرائم السلطات الاندونيسية. وهو - شأنه شأن آخرين - يواجه الآن السجن والتعذيب. إن المنبر الدولي للقانونيين من أجل تيمور الشرقية يحث هذه اللجنة على التدخل ويطلب الإفراج عنه لأن هذه القضية تنطوي على انتهاك لحق تقرير المصير. ونحن نأمل أيضا أن يتمكن مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالاعدامات خارج سلطة القضاء أو الاعدامات بلا محاكمة أو الاعدامات التعسفية، الذي يزور تيمور الشرقية، من التحقيق في مذبحة سانتا كروز والمذابح التي تلت ذلك، بما في ذلك القتل الوحشي المذكور أعلاه لمارسلو.

هناك مجال آخر يخسر فيه النظام الاندونيسي الحرب يتعلق بالمعتقدات الدينية. ليست هناك حرب دينية في تيمور الشرقية. غير أن الجنرالات خلقوا مشكلة دينية مصطنعة. لقد أجبروا أبناء تيمور الشرقية، الذين كانوا يعتنقون مذهب الروحانية، على اختيار واحد من خمسة أديان مقبولة رسميا، وهم يبنون المساجد في كل مكان في الاقليم متوقعين أن يختار أبناء تيمور الشرقية الدين الإسلامي. وتأمل جاكارتا أن تسهل أغلبية من المسلمين الاندماج. ومع هذا، فإن أبناء تيمور الشرقية يختارون الكاثوليكية، التي أصبحت شكلا آخر من أشكال الاحتجاج ضد الاحتلال. إن معظم القساوسة الكاثوليك في تيمور الشرقية حلفاء في المقاومة السياسية والثقافية ضد الغزاة. والأسقف كارلوس زيمينس بيلو واحد من أحسن الأمثلة. وخلال المقابلات التي أجراها في الأشهر الأخيرة مع صحفيين وبرلمانيين أجانب قاموا بزيارته أكد مجددا تأييده لإجراء استفتاء تحت اشراف الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وكما تذكر اللجنة بالتأكيد، كان قد ناشد السيد بيريز دي كوييار إجراء استفتاء، وذلك في رسالة مؤرخة في شباط/فبراير ١٩٨٩.

وردا على ذلك، زادت السلطات العسكرية الاندونيسية قمع رجال الدين في تيمور الشرقية. إن العديد من القساوسة اضطهدوا. والأسقف بيلو هو أيضا ضحية لهذا الاضطهاد. ومؤخرا أخبر زائرا كيف أن السلطات العسكرية الاندونيسية حاولت اغتياله مرتين. ومنذ أيام قليلة أذاعت وكالة الأنباء الفرنسية أن الجنود دنسوا كنيسة كاثوليكية بأن داسوا على القربان المقدس. وهذا عمل ليس له مبرر يكشف عن يأس السلطات العسكرية أمام هذه الهزيمة الحساسة بشكل خاص.

إن النظام الاندونيسي يخسر أيضا الحرب بشأن تيمور الشرقية في الداخل. ولسنوات، وبسبب ستار الصمت المفروض حول تيمور الشرقية والرقابة على الإعلام، عملت الحكومة الاندونيسية على جعل مواطنيها يجهلون بما يجري في الاقليم المستعمر. لكن الأمور تغيرت بعد مذبحة سانتا كروز ومحاكمة زانانا غوسماو. إن المزيد من الشخصيات والمنظمات الاندونيسية تشكك علانية في احتلال تيمور الشرقية. وأحد الشخصيات الرائدة في هذه الحركة المناهضة للاستعمار هو السيد جورج أديجوندرو من جامعة ساتيا واكانا المسيحية في سالاتيغا. وحتى بعض الصحف الاندونيسية، وقد وضعت في اعتبارها هذه التطورات، زادت من تقاريرها عن تيمور الشرقية.

مرة أخرى، كان رد فعل الحكومة موجة جديدة من القمع. وكما تعرف اللجنة، ألقي القبض على أفراد كثيرين في اندونيسيا في الأسابيع الأخيرة لتعبيرهم عن معارضة الدكتاتورية العسكرية. كما هدد آخرون، مثل السيد أديجوندرو، وبشكل متكرر. وفي يوم ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ أغلقت الحكومة ثلاث مجلات مؤثرة - تمبو، وديتيك، واديتور. وبعد ذلك بستة أيام صدرت أوامر باعتقال العشرات من الزعماء المدنيين خلال احتجاج سلمي ضد هذه الرقابة.

وجاء في صحيفة "نيويورك تايمز" بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤ ما يلي:

"يقول الدبلوماسيون والمدافعون عن حقوق الإنسان إن إغلاق المجلات كان أخطر ضربة توجه ضد حرية الصحافة في اندونيسيا على مدى عقود". (صحيفة نيويورك تايمز، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، ص A5)

ويرحب المنبر الدولي للقانونيين من أجل تيمور الشرقية برد الفعل السريع للصحافة الأمريكية والاحتجاج القوي مؤخرا من جانب العديد من المنظمات مثل جمعية أصدقاء الأرض والاتحاد الوطني للأحياء البرية، ومركز روبرت ف. كندي التذكاري

لحقوق الإنسان، ومجلس "السلام الأخضر" الدولي ولجنة المحامين المدافعين عن حقوق الإنسان، ومنظمة رصد حقوق الإنسان فرع آسيا.

وأخيرا بدأت الدكتاتورية الاندونيسية تخسر الحرب أيضا على الجبهة الدبلوماسية، خاصة في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبلدان أخرى في منطقتها. ففي بانكوك قامت أكثر من مائة منظمة آسيوية من منظمات حقوق الإنسان باصدار نداء قوي من أجل تقرير مصير تيمور الشرقية. وفي مانيلا كان مؤتمر آسيا - المحيط الهادئ المعني بتيمور الشرقية - والمنبر الدولي للقانونيين من أجل تيمور الشرقية كان أحد الداعين الى عقده - واحتلت اخباره موقع الصدارة في العديد من الصحف الفلبينية على مدى ثلاثة أسابيع، وذلك على الرغم من المحاولات اليائسة من جانب جاكرتا لوقفها. ولا شك أن الملتمسين الآخرين سوف يتكلمون باسهاب أكبر عن مغزى مؤتمر مانيلا واستنتاجاته. وقبل يومين فقط، في كوالالمبور، وجه المحفل الخاص المعني بتيمور الشرقية الذي نظمته مجموعة تتألف من ٣٠ منظمة غير حكومية، الانتقاد الى حكومات بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا "آسيان" لسكوتها على انتهاكات حقوق الإنسان مثل الانتهاكات التي تقع في تيمور الشرقية. ونحن نرحب ترحيبا حارا بالعبارات التي أدلى بها مؤخرا حسين علي، رئيس الحزب الشعبي الماليزي المعارض:

"إن كل شيء يدبر باسم التضامن بين أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، بيد أن الرابطة لا ينبغي أن تستخدم للتستر على انتهاكات حقوق الإنسان والإبادة الجماعية".

وإن وقفة برلمان نيوزيلندا الأخيرة الجديرة بالثناء، المتمثلة في المطالبة بحق تيمور الشرقية في تقرير المصير، يمثل هزيمة أخرى للدبلوماسية الاندونيسية.

في التماس المنبر عام ١٩٩١، رحبت بالنجاح الذي حققه الشعبان الناميبي والصحراوي في كفاحهما من أجل تقرير المصير. وفي العام الماضي، شهدت الاستقلال الاريتري. إن هذه الحالات تؤكد الحل المقبل لمسألة تيمور الشرقية على أساس حكم القانون. ويسرني كل السرور أن يكون بمقدوري الآن أن أضيف اسم جنوب افريقيا الى تلك القائمة. إن نظام الفصل العنصري كان يعني أيضا انتهاكا واضحا لحق شعب جنوب افريقيا في تقرير المصير. ولعقود عديدة، كما حدث في ناميبيا والصحراء الغربية واريتريا، كانت القوى الاستعمارية تؤكد أن الحالة في جنوب افريقيا لا رجعة فيها. والمؤتمر الوطني الافريقي وحركة التضامن المناهضة للفصل العنصري يعرفان ذلك كل المعرفة. حتى وقت قريب كان نيلسون مانديلا سجينا سياسيا؛ وهو الآن رئيس جمهورية جنوب افريقيا الجديدة.

وقد وجه المنبر نداء الى الأمين العام للأمم المتحدة يحثه فيه على التدخل وممارسة نفوذه من أجل الافراج الفوري غير المشروط عن زانانا غوسماو وسائر المعتقلين التيموريين الشرقيين. وقد جمعنا ١ ٨٧٣ توقيعا بصفة رئيسية من المهنيين القانونيين والمسؤولين الحكوميين والشخصيات العامة في ما يقرب من ٤٠ بلدا من جميع القارات. من بينهم ٥٠ برلمانيا ووزيرا خارجية سابقان، ودبلوماسيون وقضاة في المحاكم العليا ورجال دين ورؤساء جامعات وعمداء كليات قانون وقادة لأكثر من ٣٠ منظمة غير حكومية. وإنني هنا أسلمكم، سيدي الرئيس، حصيلة هذا النداء. إن زانانا غوسماو، شأنه شأن نيلسون مانديلا، يجب أن يقوم بالدور الرئيسي في حل مشكلة تيمور الشرقية.

وكما بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفقرة ٢ من قراره ١٩٧٨ (د-٥٩) بتاريخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٥، قبل شهور قليلة من الغزو الاندونيسي لتيمور الشرقية،

"إن اعتراف الجمعية العامة ومجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى بشرعية كفاح الشعوب المستعمرة للحصول على استقلالها يستتبع، استنتاجا، أن تقوم منظمات الأمم المتحدة بتقديم جميع أشكال المساعدة المعنوية والمادية اللازمة لشعوب الأقاليم المستعمرة وحركات تحررها الوطني."

الآن وقد بلغت مشكلة تيمور الشرقية مرحلة حاسمة، تحدوني الثقة بأن هذه اللجنة ستشجع على زيادة مساعدة الأمم المتحدة لشعب تيمور الشرقية المعذب.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس شغلت السيدة ليتا كيلوب، مؤتمر آسيا - المحيط الهادئ المعني بتيمور الشرقية، مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة كيلوب.

السيدة كيلوب (مؤتمر آسيا - المحيط الهادئ المعني بتيمور الشرقية وحركة تضامن الفلبين مع تيمور الشرقية واندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نشكر اللجنة على السماح لمؤتمر آسيا - المحيط الهادئ المعني بتيمور الشرقية، الذي تمثله أمانته العامة الكائنة في مقر منظمة مبادرات الحوار الدولي، لننقل إليكم الصوت الجماعي لممثلي شعوب آسيا والمحيط الهادئ الذين يأملون في أن يروا طلوع فجر الحرية في تيمور الشرقية.

إن المؤتمر مبادرة جديدة بين ليبراليين علمانيين ومنظمات غير حكومية ومنظمات شعبية في منطقة آسيا - المحيط الهادئ. وهو يسعى الى تجسيد الأخوة التي بدأت تتفتق بين الشعوب في منطقة آسيا - المحيط الهادئ وشعب تيمور الشرقية الذي يمر بمرحلة صعبة من حياته.

والائتلاف كائن مؤقتا في مكاتب منظمة مبادرات الحوار الدولي، وهي منظمة غير حكومية فلبينية دولية مستقلة تعمل من أجل التضامن بين الجنوب - الجنوب. وتلك المنظمة أثبتت فعاليتها في تنظيم مؤتمر آسيا - المحيط الهادئ المعني بتيمور الشرقية الذي عقد مؤخرا.

والدافع وراء إنشاء المؤتمر كان موقف اللامبالاة - بل الموقف غير الأخلاقي لحكوماتنا إزاء تيمور الشرقية. إن القادة السياسيين في منطقة آسيا - المحيط الهادئ فضلوا السكوت على قيام نظام سوهارتو العسكري بضم تيمور الشرقية بشكل غير شرعي فاضح، وذلك على الرغم من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وهذا النفاق شجع اندونيسيا على التباهي بقوتها في المنطقة وتخويف جيرانها.

وقد تبدى هذا على نحو صارخ عندما قام سوهارتو مؤخرا بلي ذراع حكومة الفلبين حول مؤتمر آسيا - المحيط الهادئ المعني بتيمور الشرقية. لقد هددت اندونيسيا بسحب البلايين من استثماراتها المحتملة المزعومة في الفلبين. والتماسا لكسب عطف جاكرتا قام رئيس الفلبين الجنرال فيد ف. راموس بحظر جميع الوفود الأجنبية. بل قامت الحكومة بترحيل السيد مايريد ماغوير الحاصل على جائزة نوبل للسلام بل ووضعت في قائمة الحظر سيدة فرنسا الأولى، دانيل ميتران. وقد استسلمت حكومة راموس الى درجة انتحال العذر، دون تبصر، للحصول على أمر من المحكمة يحظر انعقاد المؤتمر في أي مكان في الفلبين.

لكن الشعب الفلبيني وسائر شعوب المنطقة لا يمكن إنكار حقوقها. لقد تحدينا الحكومة وانتصرنا حيث أن المحكمة العليا سمحت للمؤتمر بالمضي.

إن تخويف اندونيسيا للفلبين وخضوع الفلبين فجرا زوبعة دبلوماسية لم تشهدها من قبل دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان). وهذه الجلبة غطتها بشكل مستفيض وسائط الإعلام الدولية. إن الضغط الاندونيسي على الفلبين، بدلا من أن يؤدي الى التغطية على احتلال اندونيسيا غير الشرعي لتيمور الشرقية، أماط اللثام عن الكذبة التي تسعى الى إدامتها، خاصة بين شعوب منطقة آسيا - المحيط الهادئ.

لقد كانت تيمور الشرقية، حتى بالنسبة لبلدان جنوب شرقي آسيا، مجهولة نسبيا ومعزولة. ولكن خلال مؤتمر مانيلا المعني بتيمور الشرقية فإن وحشية وقساوة النظام العسكري الاندونيسي في غزوه واحتلاله للإقليم أصبحتا ظاهرتين أمام أعين جيرانه الآسيويين.

إن الحقائق التي عُرضت على المؤتمر كانت واضحة كل الوضوح ولا يمكن إنكارها. ولا شك أنها لم تخف عن نظر اللجنة. ولا شك أنها عُرضت على اللجنة مرات عديدة في المناقشات التي لا حصر لها كما يبدو - بشأن مسألة تيمور الشرقية. لذلك فإننا لا نرغب في أن نجعلها تفقد وعيها بأن نذكر عدد التيموريين الشرقيين الذين قتلوا بسبب ما تسميه اندونيسيا "الأخوة المشتركة". كذلك فإننا لسنا بحاجة الى تذكير اللجنة بآلاف التيموريين الشرقيين الذين لا يزالون يرزحون تحت نير قمع واستغلال جيش سوهارتو.

ولكن شعوب منطقة آسيا والمحيط الهادئ قد روعها ما كشفه المؤتمر. وبالنسبة لممثلي المنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية في جنوب شرقي آسيا، كان من العسير أن يفهموا كيف يمكن أن يقتل سوهارتو وجيشه ٢٠٠ ألف من أبناء تيمور الشرقية وأن يخفي مع ذلك هذا العمل الخسيس عن البلدان المجاورة. ومما يثير الاشمئزاز بالمثل أن الحكومات في المنطقة اختارت أن تبتلع الأكذوبة التي روجتها الحكومة الاندونيسية. ولكن ما كان أشد الأمور ترويعا هو عجز الأمم المتحدة الواضح عن تأديب ما تدعى بزعيمة حركة عدم الانحياز، أي اندونيسيا.

لقد اتخذت الأمم المتحدة بسرعة إجراء ضد صدام حسين وكانت فعالة في دورها في حفظ السلام في أنغولا وناميبيا وكمبوديا، ناهيك عن جهودها لحفظ السلام في نيكاراغوا والسلفادور. ولهذا فإن ائتلاف آسيا ومنطقة المحيط الهادئ من أجل تيمور الشرقية يشعر بالحيرة إزاء اللاتحرك الواضح للأمم المتحدة في مهمتها المتمثلة في حسم الصراع القائم في تيمور الشرقية. ومما يضاعف هذا التعقيد كون الجمعية العامة قد عهدت الى الأمين العام بالفعل بمهام محددة فيما يتصل بمركز تيمور الشرقية كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي.

وحتى عندها، بينما نتساءل عن تلكؤ الأمم المتحدة وعدم جدواها الواضحين فيما يتصل بمسألة تيمور الشرقية، فإننا نسلم أيضا بقدرتها على إنفاذ توافق آراء الجمعية العامة بشأن جبهات أخرى، ولا سيما مسألة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ويتعين علينا حقا أن نفعل ذلك. ونحيط علما بعدد من هذه الأقاليم التي نالت الحق في تقرير مستقبلها في الأعوام الأخيرة بمساعدة كبيرة من الأمم المتحدة.

وتعرف الأمم المتحدة التزامها بإنفاذ الحق السيادي لشعب تيمور الشرقية في تقرير مصيره. وسيتعين على الأمم المتحدة يقينا إنفاذ قراري مجلس الأمن والقرارات الثمانية التي اتخذتها الجمعية العامة لصالح تيمور الشرقية في أسرع وقت ممكن.

ومن ثم نناشد هذه اللجنة لا أن توجه اهتمامها الى المواضيع التي ذكرتها فحسب، بل إن تشيعها معالجة أيضا. هذه هي المتطلبات التي يسلم الائتلاف بأنها أساسية للحفاظ على أمة تيمور الشرقية. ونحث اللجنة أن تدرك عجالة حسم مسألة تيمور الشرقية وتقبل التوصيات التالية كجزء من الخطوات التي ستتخذها الأمم المتحدة. والتوصية الأولى تتصل بوقف إطلاق النار وبالاستفتاء. يجب تنفيذ وقف إطلاق نارفوري بين القوات المسلحة لجبهة التحرير الوطنية لتيمور الشرقية (فالينتيل) وقوات الاحتلال الاندونيسية، بما في ذلك نزع السلاح الكامل في تيمور الشرقية، كما يجب البدء في عملية سلام حقيقية. وبينما يجري هذا، يجب أيضا إجراء استفتاء منصف ونزيه لتحديد إرادة شعب تيمور الشرقية. وهذا كله يجب أن يتم تحت الاشراف المباشر للأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي لا غنى فيه عن الأمم المتحدة للقيام بهذه التدابير، يجب النظر على سبيل الأولوية في آراء المنظمات التي تمثل شعب تيمور الشرقية. وفي هذا الشأن، يعرب الائتلاف عن تأييده لخطة السلام التي وضعها المجلس الوطني للمقاومة الماوبيرية وللمبادرات الرامية الى تقرير المصير التي قدمتها مجموعات تيمور الشرقية الأخرى.

وتتعلق التوصية الثانية باطلاق سراح السجناء السياسيين. يجب اتخاذ خطوات فورا لاطلاق سراح جميع السجناء السياسيين من أبناء تيمور الشرقية. وينبغي اعتبار هذا النداء جزءا من مجموعة تدابير بناء الثقة. ومن بين الذين ينبغي إخلاء سبيلهم على الفور كاي رالا زانانا غوسماو، رئيس المجلس الوطني للمقاومة الماوبيرية وقائد (فالينتيل). إن إطلاق سراح السيد غوسماو أساسي بالنسبة لحسم الصراع. ويجب أن يعطى دورا مباشرا في أي مفاوضات تتعلق بتيمور الشرقية. إن زانانا غوسماو يجب أن يضطلع بدور رائد في فريق تيمور الشرقية الذي سيتفاوض مع الحكومة الاندونيسية.

والتوصية الثالثة تتصل بحالة المرأة. إن الائتلاف يطالب المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن التعذيب بتلمس أصوات النساء في تيمور الشرقية والاستماع إليها فيما يتصل بالفظائع التي ترتكب ضدهن، بما في ذلك العنف الجنسي مثل الاغتصاب، الذي يرتكبه العسكريون الاندونيسيون في تيمور الشرقية. وبالمثل، لا بد من التحقيق في تنفيذ اندونيسيا لبرنامج تحديد النسل بالإرغام وبرنامجها

النشيط لتنظيم الأسرة. وينظر الائتلاف الى هذه التدابير بقلق في ضوء التقارير بأنها تستخدم للقضاء على النمو السكاني في صفوف شعب تيمور الشرقية. ويتعين على الأمم المتحدة أيضا أن تحقق في الاداعاءات بأن هذه التدابير جزء من برنامج "التهجير" الاندونيسي. وبموجب تلك الخطة، ستمحي ثقافة شعب تيمور الشرقية وتراثه الثري.

وتحقيقا للتوصيات المذكورة أعلاه، يتعين على الأمم المتحدة أن تفعل كل ما يمكن ضمن نطاق ولايتها لتوسيع امكانية الوصول داخل تيمور الشرقية. لقد وعدت اندونيسيا فعلا منظمات حقوق الانسان والمنظمات الانسانية ووسائط الإعلام والمقررين الخاصين للأمم المتحدة أن تقوم بهذا.

إن الائتلاف يطالب اللجنة الخاصة بأن تدرس هذه المقترحات على وجه السرعة. وهو يقترح أيضا أن تعتبر هذه التدابير جزءا من العناصر المحددة في تقرير الأمين العام الى الجمعية العامة. ويحدو الائتلاف وطيد الأمل في أنه إذا تم القيام بهذا فإن الصراع في تيمور الشرقية سيعالج في خطة عمل الجمعية العامة لتحرير جميع الشعوب المستعمرة بحلول القرن الحادي والعشرين. وإذا تحقق ذلك كان انجازا مناسبا في هذا العقد الخاص بالقضاء على الاستعمار.

ومن المؤكد أن تنفيذ هذه التوصيات سيكون معقدا وصعبا. إن مصالح زعماء أكبر بلد إسلامي في العالم تسد الطريق. ولكن هذه ليست من نوع المعضلات التي وفرت زخما لإنشاء الأمم المتحدة: لإعطاء جميع البلدان، كبيرها وصغيرها، قويها وضعيفها، فرصا متكافئة أمام حكم الرأي العالمي؛ أليست ولاية الأمم المتحدة فرض الثقل التام للقانون الدولي على الدول المتمردة بنفس السرعة والاهتمام اللذين أبدتهما أثناء حرب الخليج؟

وتكمن فعالية الأمم المتحدة في الأرضية المشتركة التي تتمكن الدول الأعضاء فيها من التوصل اليها. ولقد كان من المفهوم آنئذ أن إيجاد هذه الأرضية المشتركة قد أحبطه تناحر الدول العظمى الذي أملى خطوط السياسة الدولية والإقليمية أثناء فترة الحرب الباردة. والعالم منذ ذلك الوقت قد استعاد تلك الفرصة. بيد أن نهاية التوترات بين الشرق والغرب لم تقم عوضا عن ذلك إلا بإبراز الصراعات الإقليمية التي يتسبب فيها المتنمرون الإقليميون مثل اندونيسيا.

لقدأفصحت الجمعية العامة ومجلس الأمن. عن رأيهما. وقد حان الوقت لتطبيق إعلان إنهاء الاستعمار في تيمور الشرقية، والقرارات من كلتا الهيئتين في الأمم المتحدة تشهد على ذلك. وما زال حشده متعينا هو الإرادة السياسية لتطبيق هذه القرارات وممارسة الولاية التي أوكلها ميثاق الأمم المتحدة الى الدول

الأعضاء لمساعدة الشعوب المستعمرة على نيل حقها الثابت في تقرير المصير.

ولكن على الرغم من الإدانة العالمية لاحتلال اندونيسيا غير الشرعي لتيمور الشرقية، فإن اندونيسيا لا تزال تتشبث بعناد بادعائها بالحق في الإقليم. ولقد اختارت أن تتجاهل الأمم المتحدة، واختارت أن تتجاهل الرأي العام على النطاق العالمي. ولقد اختارت أن تقسو على جيرانها وأن تبتزهم، وأن ترغمهم على الاذعان لمطالبها.

لا يمكننا، ولا يتعين علينا، أن نسمح بأن يحدث ذلك ومن المؤكد أنه لما يبلغ قمة الرياء أن تتحمل الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا استمرار اضطهاد أبناء تيمور الشرقية بينما تتشدق في الوقت ذاته بالكلام عن السلم ونزع السلاح.

إلام ستستمر هذه المأساة؟ والجواب يكمن في مكان ما داخل قاعات الأمم المتحدة. حقا يكمن الجواب جزئيا، إن لم يكن كليا، في إرادة هذه اللجنة.

لقد طلب مني أن أتلوا بيانا من التضامن الفلبيني مع تيمور الشرقية واندونيسيا، ولكنني عوضا عن ذلك سأقدمه مرفقا بالبيان الذي أدليت به توا، بالنظر الى أن تلك المنظمة جزء من ائتلاف آسيا ومنطقة المحيط الهادئ من أجل تيمور الشرقية.

ترك الملتمس المقعد.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.